ORGANISATION OF
ISLAMIC COOPERATION
GENERAL SECRETARIT

ORGANISATION DE LA
COOPERATION ISLAMIQUE
SECRETARIAT GENERAL

الأمانة العامة
لمنظمة التعاون
الإسلامي

OIC/CFM-46/2019/ECO/RES/FINAL

الأصل: إنجليزي

قرارات
الشؤون الاقتصادية
الصادرة عن
الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

{دورة: خمسون عاما من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية}

أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
24 – 25 جمادى الثاني 1440هـ
(الموافق 1 – 2 مارس 2019)

الفهـرس

رقم	الموضوع	الصفحة
1	قرار رقم 46/1-إق بشأن التعاون في مجالات الزراعة والعمل والعمالة	1
2	قرار رقم 46/2-إق بشأن التجارة الإسلامية البينية والاستثمار والسياحة والنقل	6
3	قرار رقم 46/3-إق بشأن التخفيف من وطأة الفقر والبرامج الخاصة	16
4	قرار رقم 46/4-إق بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة	22
5	قرار رقم 46/5-إق بشأن تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)	26
6	قرار رقم 46/6-إق بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية العاملة في المجال الاقتصادي	28
7	ملحق: قـرار الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك (اسطنبول،26-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018)	38

قرار رقم 46/1-إق

بشأن

التعاون في مجالات الزراعة والعمل والعمالة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق 1-2 مارس 2019)؛

إذ يستند إلى ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الذي ينص على تعزيز التعاون الإسلامي البيني في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإذ يستذكر أيضاً الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يؤكد مجدداً اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية عشرة التي عقدت في بغداد بالعراق من 1 إلى 5 يونيو 1981؛

وإذ يستذكر القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018؛

وإذ يأخذ علماً بتقرير الأمين العام حول تنسيق نشاطات الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي طبقاً للقرار رقم: 18/6-أف الصادر عن الدورة الثامنة عشرة لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 13 إلى 16 مارس 1989؛

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الرابعة والثلاثون للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2018؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بأنشطة مختلف مؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي، وهي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

أ) **<u>الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي</u>**

إذ يؤكد مجدداً القرارات المتعلقة بتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة منها تلك التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي السابع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المنعقد في أستانا بجمهورية كازاخستان من 26 إلى 28 أبريل 2016؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، وخاصة منها تلك الصادرة عن دورتها الرابعة والثلاثين التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2018؛

وإذ يأخذ في الاعتبار الدور الحاسم الذي تضطلع به الزراعة في تحفيز النمو الاجتماعي والاقتصادي وفي تحقيق التنمية المستدامة في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة منها البلدان الأقل نمواً من حيث المداخيل والعمالة والتخفيف من وطأة الفقر؛

ووعيا منه بضرورة تعزيز مختلفة أجهزة منظمة التعاون الإسلامي العاملة في قطاع الزراعة؛

وإذ يأخذ علما بالدخول النهائي للنظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي حيز التنفيذ اعتبارا من يوم 19 فبراير 2018 وبالترتيبات الجارية لعقد الدورة الثانية للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أستانا بجمهورية كازاخستان عام 2019؛

وإذ يرحب بالدعم الذي تقدمه حكومة كازاخستان من أجل إنشاء أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وتمويلها للميزانية الإدارية للمنظمة للسنة المالية 2019/2018؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لعرضها استضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية خلال الربع الأخير من عام 2019؛

وإذ يأخذ علما بالإعدادات الجارية لبرامج عمل منظمة التعاون الإسلامي من أجل تطوير السلع الزراعية الاستراتيجية (القمح والأرز والكاسافا)؛

وإذ يشيد بجهود الكومسيك من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، وخاصة من خلال فريق العمل الزراعي المنبثق عن الكومسيك وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يأخذ علما مع التقدير باعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل الزراعة لعام 2017 والتي بلغت 720 مليون دولار أمريكي من أجل تمويل 46 مشروعا في القطاع الزراعي في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يرحب بالتعاون المتنامي بين مؤسسات المنظمة بخصوص التمويل وتبادل الخبرات، بما في ذلك الشراكة مع منظمات ومؤسسات إقليمية ذات صلة؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بنشاطات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مجالات التنمية الزراعة والأمن الغذائي:

1. **يحث** الدول الأعضاء على دعم تنفيذ خطة العمل الخماسية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بما في ذلك الاستثمارات الإسلامية البينية في مشاريع البنى الأساسية الزراعية والريفية والمشاريع الزراعية العابرة للحدود.
2. **يدعو** كافة الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.
3. **يدعو كذلك** جميع الدول الأعضاء والأجهزة والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة إلى المشاركة بكيفية نشطة في أعمال المؤتمر الوزاري الثامن حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المقرر عقده في إسطنبول بتركيا خلال الربع الأخير من عام 2019.
4. **يطلب** من الدول الأعضاء تقديم إسهاماتها الوطنية إلى الأمانة العامة من أجل إعداد برامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية (القمح والأرز والكاسافا) في الوقت المناسب.
5. **يطلب** من الأمين العام تقديم مشاريع برامج عمل المنظمة لتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة ومن ضمنها المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والكومسيك ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة من أجل بحثها وتدارسها خلال المؤتمر الوزاري الثامن للأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

ب) **العمل والعمالة:**

وعيا منه بأحكام إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي حول العمل والعمالة والحماية الاجتماعية والذي اعتمده المؤتمر الوزاري الثاني لوزراء العمل من أجل تعزيز التعاون الإسلامي البيني حول العمل والعمالة والحماية الاجتماعية؛

وإذ يستذكر حصيلة المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء العمل الذي انعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 21 و 22 فبراير 2018، بما في ذلك القرار والإعلان الصادر عنه؛

وإذ يشدد على ضرورة الإسراع في تنفيذ إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي حول العمل والعمالة والحماية الاجتماعية والقرارات الصادرة عن دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل وخاصة القرار الصادر عن الدورة الرابعة للمؤتمر؛

وإذ يشدد كذلك على ضرورة إعادة إدخال البرنامج التنفيذي من أجل تطبيق إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون حول العمل والعمالة والحماية الاجتماعية بخصوص المجالات المواضيعية للتعاون والدعم النشط لبلدان المنظمة الرائدة في هذا الشأن؛

وإذ يرحب بتوقيع المملكة العربية السعودية على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي يوم 11 نوفمبر 2018، وأيضاً بتصديق جمهورية أذربيجان على النظام المذكور يوم 1 أكتوبر 2018؛

ووعيا منه بأن نسبة البطالة في بلدان المنظمة، اعتبارا من عام 2015، قد بلغت 7.4%، وهو معدل يفوق المعدل العالمي الذي سجل 5.7%؛ **وإذ يشدد** على ضرورة إيجاد فرص عمل جديدة وتنفيذ مقتضيات إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي حول العمل والعمالة والحماية الاجتماعية؛

وإذ يؤكد نجاعة التعاون الإسلامي البيني حول قضايا العمل والعمالة، بما في ذلك تنفيذ: 1) اتفاقية ترتيبات الاعتراف المتبادل لليد العاملة؛ 2) الاتفاقية الثنائية المعيارية حول تبادل القوى العاملة؛ 3) استراتيجية سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب عن تقديره للعرض الذي تقدمت به حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في عام 2020؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من وطأة الفقر وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يشيد كذلك بمختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذها مشاريع لبناء القدرات والمساعدة الفنية في مجالات العمل والعمالة والحماية الاجتماعية:

1- **يطلب** من الدول الأعضاء تحديد المجالات التي تتمتع فيها كل منها بمزايا نسبية مرتبطة بالعمل والعمالة، بغرض تطوير القدرات وتبادل الخبرات في مجالات التعاون ذات الصلة المحددة في إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون حول العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

2- **يطلب** كذلك من الأمين العام القيام، بالتشاور مع رئيس الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، بإعداد برنامج تنفيذي جديد لإطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون حول العمل والعمالة والحماية الاجتماعية، مع التركيز على الدعم من قبل البلدان الرائدة في هذا المجال.

3- **يطلب أيضا** من الدول الأعضاء تزويد الأمانة العامة للمنظمة بالتفاصيل المتعلقة على التوالي بتنفيذ:

أ) اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي حول ترتيبات الاعتراف المتبادل بالقوى العاملة الماهرة؛

ب) الاتفاقية المعيارية الثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي حول تبادل القوى العاملة؛

ج) استراتيجية سوق العمل؛

4- **يجدد** التأكيد على طلبه السابق للدول الأعضاء بتوقيع وتصديق النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي في أقرب الآجال حسب مقتضى الحال.

ج) **حكم عام:**

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول كل بند من (أ) إلى (ب) إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 46/2-إق

بشأن

التجارة الإسلامية البينية والاستثمار السياحة والنقل

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق 1-2 مارس 2019)؛

عملا بمقتضيات ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز التعاون فيما بين البلدان الإسلامية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025: برنامج العمل" والتي أقرتها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و 15 أبريل 2016؛

وإذ يستذكر كذلك الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة والتي أقرتها الدورة الثامنة لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977 بموجب قرارها رقم 8/1-إق؛

وإذ يؤكد مجدداً على اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي أقرتها الدورة الثانية عشرة لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في بغداد بجمهورية العراق من 1 إلى 5 يونيو 1981؛

وإذ يستذكر أيضاً القرارات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية التي أقرها مجلس وزراء الخارجية في دورته الخامسة والأربعين التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018؛

وإذ يجدد التأكيد على القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، وخاصة منها تلك الصادرة عن دورتها الرابعة والثلاثين التي عقدت في إسطنبول بتركيا من 26 إلى 29 نوفمبر 2018؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بنشاطات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي وهي: مركز أنقرة ومركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

أ) التجارة الإسلامية البينية والاستثمار:

إذ يؤكد مجدداً القرار رقم 45/1-إق الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و6 مايو 2018 بشأن التجارة والاستثمارات الإسلامية البينية؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، والقرار الصادر عن دورتها الرابعة والثلاثين التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2018؛

وإذ يأخذ في الاعتبار تقرير وتوصيات منتدى وكالات تعزيز الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم 24 مايو 2016، مع إشارة خاصة لضرورة تنظيم منتديات استثمار إقليمية سنوية في مناطق المنظمة الرئيسية لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة لهذه المناطق؛

وإذ يدرك ضرورة تعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص في النهوض بالاستثمار البيني في إطار المنظمة؛

وإذ يسترشد بتدابير منظمة التعاون الإسلامي لتيسير التجارة والاستثمار، بما في ذلك تنفيذ نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولات الملحقة به؛

وإذ يستذكر كذلك القرار الصادر عن الجمعية العمومية المشتركة للأجهزة الفرعية، خاصة فيما يتعلق بنشاطات مركز الدار البيضاء ومركز أنقرة حول القضايا المرتبطة بالتجارة والاستثمارات؛

وإذ يأخذ علما بالتقرير السنوي لمركز الدار البيضاء لعام 2018 حول "التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"؛ **وإذ يسجل** الزيادة في صافي حجم التجارة الإسلامية البينية بنسبة 15.8% والذي انتقل من 278.2 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 322.2 مليار دولار أمريكي عام 2017؛

وإذ يعرب عن ارتياحه لزيادة حصة التجارة الإسلامية البينية في إجمالي حصة التجارة الخارجية للدول الأعضاء بما نسبته 6%، حيث انتقلت من 18.7% عام 2016 إلى 19.8% عام 2017؛

وإذ يأخذ علما بأن 28 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد حققت بالفعل هدف التجارة الإسلامية البينية المتمثل في نسبة 25% والذي رسمه برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي- 2025؛

وإذ يشيد بالزيادة المطردة في تمويل التجارة وضمان الأعمال التجارية من الأجهزة ذات الصلة التابعة للمنظمة والتي أبرزت الاعتمادات التجارية التراكمية للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بما قدره 3.7

مليار دولار أمريكي بحلول الربع الثالث من عام 2018، والضمانات المختلفة للأعمال التجارية من قبل المؤسسة الإسلامية الدولية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والبالغة 6.79 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2018؛

وإذ يشيد كذلك بقيام أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الآونة الأخيرة يوم 21 نوفمبر 2018 بتقديم قائمة محدثة بالامتيازات وفقا لما نص عليه نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشدد على ضرورة إبراز الأولويات التجارية الوطنية في برنامج عمل مركز الدار البيضاء طبقا للقرار رقم: 45/1-إق (ب-1) الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يسجل بارتياح النتائج التي تمخضت عنها حلقة العمل حول موضوع "المؤتمر الوزاري الحادي عشر لما بعد منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" الذي نظمه مركز الدار البيضاء بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 19 و20 نوفمبر 2018؛

وإذ يشيد بالتنظيم الناجح للمعرض الثاني للأثاث والديكور للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 13 إلى 16 مارس 2018، والمعرض الحادي عشر لصناعات الأعمال التجارية الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة في الفترة من 20 إلى 23 مارس 2018؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لتنظيمها القمة العالمية للمنتجات الحلال والمعرض السادس لمنظمة التعاون الإسلامي للمنتجات الحلال بالتعاون مركز الدار البيضاء ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في إسطنبول بتركيا من 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2018؛

وإذ يشيد كذلك بالحصيلة الناجحة للجمعية العمومية الثالثة عشرة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 5 نوفمبر 2018، مع الإشارة على نحو خاص إلى اعتماد النشاطات الاستراتيجية الرئيسية للفترة 2020/2019 والتي أبرزت، من جملة أمور أخرى، الوعي الاجتماعي القوي بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية وبمعايير المنظمة والمعهد وبرامج بناء القدرات والتدريب للدول الأعضاء في المعهد؛

إذ يأخذ علما بحصيلة "اجتماع الخبراء رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي حول معيقات الاستثمار في أفريقيا: التحديات والفرص" والذي انعقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 24 و25 يناير 2018؛

وإذ يأخذ علما كذلك بالانطلاقة الناجحة لمركز أستانا المالي الدولي في كازاخستان، **ويشجع** جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من مرافقه وهي: بورصة مركز أستانا المالي الدولي والمالية الإسلامية والتمويل الأخضر وغيرها؛

وإذ يشيد بالنتائج الموفقة لمنتدى الأعمال التجارية لاتفاقية أكادير ودول غرب إفريقيا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي نظمه مركز الدار البيضاء والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والوحدة الفنية لاتفاقية أكادير في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 10 و 11 مايو 2018؛

وإذ يشيد كذلك بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يرحب بالعرض الذي تقدمت به حكومة الجمهورية التونسية لاستضافة منتدى منظمة التعاون الإسلامي الإقليمي الثاني للاستثمار في تونس العاصمة خلال النصف الأول من عام 2019:

1- **يدعو** مجددا الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على إطار التعاون حول نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس) وقواعد المنشأ، إلى القيام بذلك في أقرب الآجال، وتقديم قوائم منتجاتها وجدول امتيازاتها.

2- **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في منتدى منظمة التعاون الإسلامي الإقليمي الثاني للاستثمار المزمع تنظيمه في تونس العاصمة بالجمهورية التونسية خلال النصف الأول من عام 2019، بما في ذلك من خلال تقديم المشاريع الاستثمارية ذات الصلة المقبولة لدى البنوك وفقا لما ورد في المذكرات ذات الصلة للأمانة العامة للمنظمة؛ **ويدعو** الأمانة العامة لإحاطة الكومسيك علما بأعمال ونتائج المنتدى.

3- **يطلب** من الدول الأعضاء المشاركة بكيفية نشطة في معرض "إكسبو دبي 2020" المقرر تنظيمه في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من 20 أكتوبر 2020 إلى 10 أبريل 2021 تحت شعار "تواصل العقول وصنع المستقبل".

4- **يدعو كلا** من مركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى مواصلة جهودهما في توعية الدول الأعضاء بأهمية الاتفاقيات والمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية وآثارها على اقتصاداتها، **ويدعوها** إلى حشد الموارد وتنسيق جهودها من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص القضايا المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية.

5- **يرحب** باستعداد حكومة الجمهورية التركية، وخاصة مكتب دعم الاستثمار، وبناء على اقتراح من الأمين العام للمنظمة، لعقد مؤتمر إسلامي رفيع المستوى للاستثمارات العمومية والخاصة في إسطنبول في أواخر عام 2019 بالتعاون مع الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية وبمشاركة الهيئات العمومية ذات الصلة والمستثمرين الخواص والمؤسسات الاستثمارية الخاصة، بالإضافة إلى مؤسسات المنظمة، بما في ذلك مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ب) الآلية الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامية لتسوية المنازعات الاستثمارية:

عملا بأحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز التعاون فيما بين البلدان الإسلامية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يؤكد مجددا اتفاقية تعزيز الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وحمايتها وضمانها، والتي أقرها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية عشرة التي عقدت في بغداد بجمهورية العراق من 1 إلى 5 يونيو 1981 ودخلت حيز التنفيذ يوم5 فبراير 1988، وخاصة فيما يتعلق بالمادة (17) منها والمرتبطة بإنشاء جهاز لتسوية المنازعات الاستثمارية بموجب الاتفاقية المذكورة؛

وإذ يلاحظ أن المادة (17) من اتفاقية تعزيز الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وحمايتها وضمانها تنص على إنشاء جهاز دائم لتسوية المنازعات التي قد تنشأ في إطار هذه الاتفاقية؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 43/1-إق الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي 18 و 19 أكتوبر 2016، والتي كلفت الأمين العام بأن يقترح، بالتشاور مع الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة، طرائق لإنشاء جهاز دائم لتسوية المنازعات التي قد تنشأ في إطار اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر أيضا التوصيات الصادرة عن منتدى وكالات تنمية الاستثمارات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والذي انعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم 24 مايو 2016 بشأن إنشاء جهاز دائم لأغراض التحكيم في المنازعات الاستثمارية بين المستثمرين أو الهيئات الاعتبارية التي تزاول نشاطها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بالدعم الكريم المقدم من البنك الإسلامي للتنمية بتعيينه لخبير لتسهيل عملية إنشاء الآلية المذكورة؛

ووفقاً للمذكرة التصورية المتعلقة بإنشاء آلية دائمة لتسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمقدمة من الأمانة العامة؛

ووعياً منه بالأهمية القصوى لضرورة ملاءمة الاتفاقية المذكورة مع القوانين الاستثمارية الدولية وأهداف التنمية المستدامة والسياسات والاستراتيجيات الاستثمارية الحديثة للدول الأعضاء؛

وإذ يدرك أن إنشاء آلية دائمة لتسوية المنازعات الاستثمارية التي قد تنشأ عن الاتفاقية المذكورة، ينبغي أن يسهم في تحقيق الهدف المشار إليه أعلاه؛

1- **يأخذ** علما بالورقة المفاهيمية المضمنة في تقرير الأمين العام، والتي تقترح طرائق لإنشاء هيئة دائمة لتسوية النزاعات الناشئة في إطار اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

2- **يطلب** من الأمانة العامة عرض الورقة التصورية على اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين مفتوح العضوية ثم بعد ذلك للكومسيك من أجل عقد المزيد من المناقشات بين الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة بغية تحديد الطرائق المناسبة للوفاء بأحكام الاتفاقية المذكورة أعلاه.

3- **يشدد** على أنه تنبغي، في المقام الأول، مناقشة جميع الإجراءات القانونية والاتفاق عليها فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية المذكورة.

ج) تنمية قطاع السياحة:

عملاً بأحكام إطار منظمة التعاون الإسلامي للتنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في المنظمة والذي اعتمده المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دورته السادسة التي عقدت في دمشق بالجمهورية العربية السورية من 29 يونيو إلى 2 يوليو 2008؛

وإذ يستذكر القرار المتعلق بتنمية السياحة الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الخامسة والأربعين المعقودة في جمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018 بشأن السياحة في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يستذكر أيضاً القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، وخاصة منها تلك الصادرة عن دورتها الرابعة والثلاثين التي انعقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2018؛

وإذ يؤكد مجدداً القرار المتعلق بتنمية السياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الصادر عن الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة التي عقدت في دكا ببنغلاديش من 5 إلى 7 فبراير 2018؛

وإذ يعرب عن ارتياحه لتزايد أعداد السياح الوافدين بين البلدان الإسلامية والتي انتقلت من 18.4 مليون عام 2000 إلى 67.7 مليون عام 2017؛

وإذ يرحب بإعلان مدينة تبريز عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2018، والذي نظمت مراسمه في تبريز بالجمهورية الإسلامية الإيرانية يوم 25 إبريل 2018؛

وإذ يشجع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من مشاركتها في فعاليات مختلف المراسم الاحتفالية والنشاطات في دكا باعتبارها عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2019 من أجل تعزيز السياحة الإسلامية البينية؛

وإذ يشيد بالنتائج الموفقة للدورة التدريبية حول "تطوير السياحة الإسلامية البينية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتطوير الوجهات والصناعة" والتي نظمها مركز أنقرة في مالاتيا بتركيا من 9 إلى 12 يوليو 2018 وذلك في إطار تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية؛

وإذ يشيد بجهود الكومسيك في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يشيد أيضاً بإسهامات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنمية قطاع السياحة؛

1- **يحث** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة على تنفيذ مقتضيات خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية، وخاصة ما يتعلق منها بمجالات التعاون المواضيعية الخمس الرئيسية المحددة وهي المعطيات والمراقبة وتطوير السياسات والأنظمة والتسويق والترويج وتطوير الوجهات والصناعة وبناء القدرات.

2- **يدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى الاستفادة من مشاركتها في مختلف المراسم والنشاطات الاحتفالية في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية باعتبارها عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2019 وذلك من أجل الترويج للسياحة الإسلامية البينية.

3- **يدعو** الأمانة العامة إلى ربط الاتصال بحكومة جمهورية أذربيجان بخصوص الترتيبات المبكرة للاحتفال بمدينة كابالا كعاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2020.

4- **يدعو** الدول الأعضاء وكيانات القطاع الخاص في كل منها إلى تعزيز السياحة الإسلامية البينية فيما بينها وذلك من خلال المشاركة بكيفية نشطة في فعاليات معرض السياحة الإسلامية المزمع تنظيمه في مدينة الكويت بدولة الكويت عام 2019، بما في ذلك الفعالية التي ستقام على هامش المعرض والمتعلقة بمنتدى مستثمري القطاعين العام والخاص في مجال السياحة.

5- **يحث** جميع الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في أعمال الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، المزمع تنظيمه في جمهورية أذربيجان عام 2020.

د) القطاع الخاص:

إذ يؤكد مجدداً الأحكام ذات الصلة الواردة في القرار رقم 45/2-إق الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018؛

وإذ يأخذ علماً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك وخاصة منها تلك الصادرة عن دورتها الرابعة والثلاثين التي انعقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2018؛

وإذ يشيد كذلك بجهود الكومسيك في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنمية القطاع الخاص، ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يدرك أن القطاع الخاص محرك رئيسي لقطاع التشغيل والنمو والاستثمار والتجارة والابتكار وأنه يضطلع بدور مركزي في التخفيف من وطأة الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل؛

وإذ يعرب عن ارتياحه لبلوغ الاعتمادات التراكمية للقطاع الخاص للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بما قدره 5.9 مليار دولار أمريكي لدعم 390 مشروعا في دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب عن تقديره للنتائج الموفقة التي تمخض عنها الاجتماع الرابع والثلاثون للجمعية العمومية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة التي انعقدت في جدة يوم 22 مايو 2018، والدورة السابعة والعشرون لمجلس إدارة الغرفة التي عقدت في جاكرتا بجمهورية إندونيسيا يومي 22 و 23 أكتوبر 2018، **ويرحب** بتعيين أمينها العام الجديد؛

وإذ يرحب بقيام الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بتنظيم البرنامج التدريبي حول التكنولوجيا وريادة الأعمال والتعبئة وإدارة حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في إسطنبول بتركيا في الفترة من 23 إلى 25 أبريل 2018 بالتعاون مع صندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بلدان الجنوب واتحاد غرف وبورصات السلع الأساسية في تركيا؛

وإذ يأخذ في الاعتبار تقرير أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارية والصناعة والزراعة، وخاصة في مجال تنمية التجارة وتنظيم المعارض التجارية المتخصصة ومنتديات الأعمال والتجارة وحلقات العمل حول بناء القدرات:

1- **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في منتدى القطاع الخاص المزمع عقده عام 2019 من أجل تعميم مراعاة دور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- **يطلب** مجددا من الدول الأعضاء تعيين غرفها التجارية الجامعة المعتمدة لدى الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة من أجل تعزيز عضويتها ولزيادة الدعم لهذه الممثلية التعاونية الهامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

هـ) تطوير قطاع النقل:

إذ يستذكر القرار المتعلق بالتعاون في مجال النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والصادر عن المؤتمر الوزاري الأول للنقل والمواصلات والذي انعقد في إسطنبول بالجمهورية التركية من 7 إلى 10 سبتمبر 1987؛

وإذ يؤكد مجدداً القرار رقم 45/1-إق الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018 بشأن التعاون في مجال النقل والمواصلات تحقيقا للتكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال الترابط المتعدد القطاعات لتحقيق الرفاهية المشتركة؛

وإذ يستذكر قرارات الكومسيك ذات الصلة والقرارات الصادرة عن دورتها الرابعة والثلاثين التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2018؛

وإذ يشدد على ضرورة تنفيذ مشروع خط السكة الحديدية بين دكار وبورتسودان باعتباره ممرا للنقل متعدد الوسائط وكذا غيره من مشاريع الربط في مجال النقل عبد الحدود في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يقر بأهمية ترابط شبكات النقل بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تيسير الوصول إلى الأسواق والفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية للعديد من البلدان الممتدة داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يدرك أن توافر نظام نقل فعال هو شرط أولي وحاسم للتنمية الاقتصادية ومقوم من مقومات المنافسة الدولية؛

ووعياً منه بضعف ترابط شبكات النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبضرورة تعزيز جهود التعاون في قطاع النقل والمواصلات من خلال إعداد وتنفيذ مشاريع مشتركة؛

وإذ يشيد بجهود الكومسيك لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والمواصلات وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يعرب عن تقديره للترتيبات الجارية لتنظيم المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل والمواصلات في الخرطوم بجمهورية السودان؛

وإذ يأخذ علماً مع التقدير بالجهود التي تبذلها المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وخاصة منها البنك الإسلامي للتنمية، كل وفقا للمهام الموكولة إليه، لدعم تطوير البنى التحتية في مجال النقل والمواصلات في الدول الأعضاء في المنظمة:

1- **يشجع** الدول الأعضاء على استكشاف إمكانيات التعاون في مجال التدريب المشترك للموارد البشرية وتبادل أفضل الممارسات حول التطوير المندمج للنقل البري والبحري والجوي والنهوض بالبنى التحتية للنقل والمواصلات وصيانتها.

2- **يطلب** من الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية لمنظمة التعاون الإسلامي لمساعدة مالكي المشروع على ضمان توفير الدعم المالي والعيني الخارجي لتسريع وتيرة تنفيذ مختلف أجزاء ممر خط السكة الحديدية بين دكار وبورتسودان، بما في ذلك مشروع السكة الحديدية الممتد من دكار عبر باماكو وسيكاسو وبوبو وديولاسو.

3- **يطلب** كذلك من الأمين العام استكمال الترتيبات اللازمة مع السلطات المعنية في جمهورية السودان للتبكير بعقد المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل.

4- **يطلب** كذلك من مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبالتشاور مع الأمانة العامة للمنظمة والكومسيك، إعداد دراسة تحدد معالم المعيقات المحتملة لعملية عملية الربط والتي تجب معالجتها من أجل تحسين الربط بين مختلف المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي.

5- يطلب من الأمانة العامة للمنظمة والمؤسسات ذات الصلة، بما فيها سيسريك والبنك الإسلامي للتنمية إجراء دراسة تحدد أبرز التحديات التي تواجهها البلدان غير الساحلية الأعضاء في المنظمة في مجالات النقل والتنمية والحلول المناسبة لها.

و) حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول كل بند من البنود الواردة من (أ) إلى (هـ) إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 46/3- إق

بشأن

التخفيف من وطأة الفقر والبرامج الخاصة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق 1-2 مارس 2019)؛

عملاً بميثاق منظمة التعاون الإسلامي بخصوص تكثيف التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإذ يستذكر كذلك الاتفاقية العامة للتعاون التجاري الاقتصادي والفني بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار رقم 8/1-إق الصادر عن الدورة الثامنة لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يؤكد مجدداً اتفاقية تشجيع الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وحمايتها وضمانها، والتي اعتمدتها الدورة الثانية عشرة لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في بغداد بالعراق من 1 إلى 5 يونيو 1981؛

وإذ يستذكر القرار رقم 45/2-إق الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018؛

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الرابعة والثلاثون للجنة التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2018؛

وإذ يشيد بمختلف المبادرات التي أطلقتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة وبدعم هذه الدول لتنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة؛

وإذ يأخذ في الاعتبار التقارير الخاصة بأنشطة مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

أ) التخفيف من وطأة الفقر:

إذ يؤكد مجدداً الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع الأنشطة الرامية إلى زيادة التعاون الاجتماعي والاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي–2025، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، والذي يولي الأولوية، من جملة أمور أخرى، لموضوع التخفيف من وطأة الفقر؛

وإذ يستذكر أيضاً الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 8/1–إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عُقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو1977؛

وإذ يستذكر كذلك الأحكام ذات الصلة من القرار رقم 45/2–إق الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما من خلال فريق عمل كومسيك المعني بالحد من الفقر وآلية كومسيك لتمويل المشاريع؛

أولاً: صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة من البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عُقدت في إسطنبول بتركيا يومي 14 و15 أبريل 2016، فيما يخص ضرورة حشد الموارد لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛

وإذ يؤكد مجدداً قراراته ذات الصلة بشأن حشد الأموال لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وخاصة القرار رقم 45/2– إق الصادر عن الدروة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018؛

وإذ يلاحظ أن ما مجموعه 49 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد تعهدت لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بما قدره 2.7 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 27% من الرأسمال المعتمد والمستهدف والبالغ 10 ملايير دولار أمريكي؛

وإذ يلاحظ كذلك أن تسعة وعشرين (29) دولة من الدول الأعضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد سددت تعهداتها بالكامل، بينما سددت تسعة (9) دول من الدول الأعضاء تعهداتها جزئياً ومازالت إحدى عشرة (11) دولة من الدول الأعضاء لم تسدد تعهداتها بعد؛

وإذ يلاحظ أيضاً أن صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ما زال يعاني من مصاعب بسبب المستوى المتدني للموارد التي تم حشدها مقارنة مع رأس المال المعتمد والمستهدف والبالغ (10) ملايير دولار أمريكي؛

وإذ يشيد بتخصيص كل من بنين وبوركينا فاسو وجزر القمر لقطعة أرض من كل منها في إطار البرنامج الوقفي وإبداء كل من أذربيجان والبحرين والكاميرون وكوت ديفوار وسيراليون والمالديف وتوغو والسودان اهتمامها بتخصيص ملكية أرض وقفية كمساهمة عينية في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛

وإذ يسجل التدخلات المختلفة بخصوص مشاريع التخفيف من وطأة الفقر عبر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والتي ناهزت عام 2018 ما قدره 834 مليون دولار أمريكي؛

وإذ يسلم بأن المهمة الرئيسية لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية هي الإسهام في تطوير البنى التحتية المستدامة وتعزيز التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يشدد على ضرورة حشد المزيد من الأموال من أجل سد الفجوة التمويلية البالغة 7.3 مليار دولار أمريكي في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية باعتبار ذلك الوسيلة الحاسمة لتوسيع نطاق نشاطاته من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك من خلال تنويع الموارد:

1- **يدعو مجدداً** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم تفِ بتعهداتها تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى الوفاء بها كاملة والتفكير في تقديم التزامات إضافية على أساس طوعي، بما في ذلك تخصيص أوقاف لصالح الصندوق، وذلك للوصول لرأس المال المستهدف للصندوق وهو عشرة ملايير دولار أمريكي.

2- **يدعو كذلك** الدول الأعضاء في المنظمة التي لم تقدم أي التزام تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى تقديم تعهداتها بخصوص ذلك انطلاقا من روح التضامن والمساعدة المتبادلة.

3- **يدعو كذلك** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم المؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة، وذلك من أجل تعزيز شراكتها مع منشآت القطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة بغية حشد أموال إضافية لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

4- **يطلب** من الأمين العام مواصلة تقديم تقرير حول أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

ب) إعادة ملء بحيرة تشاد:

إذ يستذكر المقتضيات ذات الصلة الواردة في البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و 15 أبريل 2016 بخصوص البنى التحتية الاجتماعية والطبيعية في (22) دولة من الدول الأعضاء الأفريقية في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجددا القرار المتعلق بمساعدة النازحين في بلدان حوض بحيرة تشاد والصادر عن الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في أبيدجان بكوت ديفوار يومي 10 و 11 يوليو 2017؛

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام حول الحاجة الملحة لدعم جهود ملء بحيرة تشاد والتي تتقاسمها كل من الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا والنيجر ونيجيريا والسودان والتي تقلص متوسط مياهها من 2500 كلم^2 عام 1985 إلى 1500 كلم^2 في السنوات الأخيرة؛

ووعيا منه بأن انخفاض مستويات مياه بحيرة تشاد قد ينجم عنه فقدان التنوع الأحيائي وتدهور النظم البيئية وتراجع نشاطات الصيد والري وتفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي وتدني الدخل وبالتالي تدهور الظروف المعيشية وتفاقم الصراعات والنزاعات على المورد الهزيل المتاح؛

ووعياً منه كذلك بأن نضوب مياه بحيرة تشاد قد ألقى بالناس الذين يعتمدون على مياهها في محاصيلهم وتربية مواشيهم وصيدهم وتجارتهم في براثن الفقر المدقع وسبب هجرة جماعية وصراعات وأزمات في المنطقة، بما في ذلك تمرد جماعة بوكو حرام:

1- **يطلب** من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التمويلية الإنمائية ذات الصلة التابعة لها، بما فيها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، دعم مشروع ترانساكوا وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام.

2- **يطلب كذلك** من الدول الأعضاء في المنظمة ومن مؤسساتها ذات الصلة دعم جهود بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للنازحين والمجتمعات المحلية في هذه المنطقة.

ج) سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي:

إذ يستذكر البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول بتركيا يومي 14 و 15 إبريل 2016 حول الحاجة لسياسات شاملة لمنظمة التعاون الإسلامي لتطوير البنى التحتية بغية تحقيق رؤية المجموعة الاقتصادية المتكاملة لمنظمة التعاون الاقتصادي؛

وإذ يؤكد مجددا أحكام القرار رقم 41/1-إق الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 18 و 19 يونيو 2014 بشأن إعداد البرنامج الخلف للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛

وإذ يؤكد مجددا كذلك الأحكام ذات الصلة الواردة في القرار رقم: 45/8-إق الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018 بشأن وضع سياسات تطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي؛

وإذ يشدد على ضرورة تحويل بنية اقتصادات غالبية الدول الأعضاء في المنظمة ولتوفير فرص العمل اللائق وتعزيز الإنتاجية والمداخيل وتحقيق النمو والتنمية المستدامين؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أهمية البنى التحتية المناسبة والفعالة في تسهيل الولوج إلى الأسواق وتحقيق التكامل الإقليمي؛

وإذ يشدد على أهمية التكامل الإقليمي في ضمان التنمية المستدامة وبناء الثقة وكذا في تحفيز الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يؤكد الحاجة إلى تضمين جميع البرامج والمبادرات الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية واحدة شاملة تعنى بتطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي؛

وإذ يدرك تماماً عملية الإعداد الجارية للسياسات الخاصة بتطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي في إطار منظمة التعاون الإسلامي في سبيل دعم وحشد الموارد من أجل تطوير البنى التحتية المادية والمؤسسية لتعزيز التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ علماً بالإسهامات القيمة لعدد من الدول الأعضاء لتضمينها في مشروع السياسات الخاصة بتطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي في إطار المنظمة:

1- **يشيد** بالدول الأعضاء التي قدمت حتى الآن ملاحظاتها حول مشروع السياسات الخاصة بتطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي في إطار المنظمة، **ويطلب** من بقية الدول الأعضاء الأخرى تقديم إسهاماتها بهذا الخصوص في الوقت المناسب.

2- **يطلب** من الأمين العام أن ينظم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، سلسلة من حلقات العمل للإقرار حول السياسات الخاصة بتطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي للمنظمة وذلك تمهيدا لعقد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين حول هذا الموضوع.

3- **يقرر** تشكيل فريق خبراء حكوميين لمنظمة التعاون الإسلامي لاقتراح مشروع السياسات الخاصة بتطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي، بدعم ومشاركة المؤسسات والأجهزة ذات الصلة التابعة للمنظمة، بما فيها الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة.

4- **يطلب مجددا** من البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع الأمانة العامة وغيرها من الأجهزة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، إجراء تقييم لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تطوير البنى التحتية ورفع تقرير في هذا الشأن إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

د) حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول كل بند من البنود المدرجة من (أ) إلى (ج) إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 46/4-إق

بشأن

تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق 1-2 مارس 2019)؛

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء؛

وإذ يؤكد مجددًا القرار رقم 45/3-اق بشأن المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة، الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الخامسة والأربعين التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018؛

وإذ يعتقد بأن الهدف الإجمالي للمساعدة الاقتصادية يتمثل في تعزيز قدرات البلدان المحتاجة الأعضاء في المنظمة لمواصلة جهودها الإنمائية؛

وإذ يقر بأن الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية عنصر أساسي في الشراكة من أجل التنمية دعما لجهود تحقيق الأهداف الإنمائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بما فيها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025.

ورغبة منه في المساهمة في تهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما أقلها نمواً؛

وإذ يساوره القلق إزاء العقبات التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

وإذ يضع في اعتباره طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة؛

وإذ يشيد بالدول الأعضاء التي قدمت مساعداتها المالية والفنية دعما لمختلف المشاريع الإنمائية في الدول المحتاجة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي غيرها من الدول غير الأعضاء في المنظمة:

1- **يدعو** الدول الأعضاء وباقي المانحين المحتملين إلى الاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء المحتاجة والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في جهودها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وفقا لمثل الشراكة والمساعدة المتبادلة والتضامن فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.

2- يشيد بمبادرات المملكة العربية السعودية الخاصة بإلغاء الديون المستحقة على البلدان الأقل نموا والبالغ حجمها 6 مليار دولار أمريكي لأسباب إنسانية؛

3- **يدعو مجددا** الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات عن المساعدات التي تقدمها، وذلك بصورة سنوية، وفقا للقرارات الحالية والسابقة في هذا الشأن.

أ) المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

أولا: المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان:

إذ يؤكد تضامن الدول الأعضاء التام مع حكومة أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة للغاية من تاريخ البلاد؛

وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن هذا النزاع؛

وإذ يشجب النزعة الانفصالية العدوانية المدعومة من أرمينيا في إقليم ناغورنو كاراباخ بجمهورية أذربيجان التي تلاها عدوان واحتلال أرمينيا لزهاء 20% من أراضي أذربيجان، ما أسفر عن الترحيل العنيف لنحو مليون شخص من أبناء الشعب الأذربيجاني عن ديارهم بطريقة أشبه ما تكون بالتطهير العرقي الفظيع؛

ووعيًا منه بأن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بأذربيجان داخل أراضيها التي تحتلها أرمينيا حاليًا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي؛

وإذ يرحب ويشيد بالمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وهيئات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

وإذ يشدد على أنه مع الجهود والإنجازات التي أحرزتها جمهورية أذربيجان في حل مشاكل النازحين واللاجئين، فإنها لا تزال بحاجة لتقديم المساعدة الفنية والمالية من البلدان المانحة والمنظمات الدولية:

1- **يناشد** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية مد حكومة أذربيجان بالمساعدة المالية والفنية بغية تنفيذ مشاريع إنمائية لتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للنازحين.

2- **يدعو** المنظمات الدولية إلى مواصلة دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أذربيجان.

ب) المساعدة الاقتصادية للجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المحتلة أو المتنازع عليها وفي البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار ولاية المنظمة:

(1) المساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير:

إذ يستذكر جميع القرارات الصادرة سابقا عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن مساعدة الشعب الكشميري، ولاسيما القرار رقم 30/23-إق الصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثلاثين؛

وإذ يعرب عن تعاطفه الخالص مع الضحايا وأسرهم ومع شعب جامو وكشمير الذي تكبد خسائر فادحة في الأرواح وأضرارا اقتصادية واجتماعية وبيئية بالغة نتيجة للزلزال الذي ضرب جنوب آسيا يوم 8 أكتوبر 2005؛

وإذ يعرب عن قلقه إزاء التقارير الواردة بشأن النهج الانتقائي الذي تتبعه الحكومة الهندية في إقليم كشمير الذي تحتله الهند في مساعدة ضحايا سيول سنة 2014، بالتمييز في ذلك على أساس طائفي وتجاهل المسلمين بسبب دينهم؛

وإذ يعرب عن امتنانه للمساعدة والمساهمات والتعهدات التي قدمها المجتمع الدولي، ولاسيما الدول الأعضاء، على جهود الإغاثة وإعادة تأهيل ضحايا الزلزال، في تجسيد لروح التضامن والتعاون الإسلاميين لمجابهة التحديات غير المسبوقة للكوارث الطبيعية؛

وإذ يقر بالاهتمام الذي أبان عنه الممثل الخاص للأمين العام للمنظمة بشأن جامو وكشمير، السفير عبد الله عالم، بتقديم المساعدة المالية للمشاريع الإنمائية في أزاد جامو وكشمير خلال زيارته إلى المنطقة في مايو 2016؛

وإذ يرحب بجهود الأمين العام في تمويل المشاريع الإنمائية في أزاد جامو وكشمير خلال زيارته إلى إسلام آباد سنة 2014؛

وإذ يعرب كذلك عن بالغ تقديره للمساعدات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ذات الصلة للكشميريين:

1- **يدعو** إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لجامو وكشمير حول زيارته لأزاد جامو وكشمير في مايو 2016.

2- **يحث** صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية على تمويل مشاريع إنمائية في أزاد جامو وكشمير من خلال تبرعات أو قروض ميسرة.

3- **يناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، مثل صندوق التضامن الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسات الخيرية، تقديم مساعدات إنسانية سخية لشعب كشمير الذي تفاقمت محنته جراء زلزال أكتوبر 2005 المدمر.

4- **يحث** المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية في العالم الإسلامي، على مواصلة تقديم التمويل والمساعدات اللازمة لدعم أعمال إعادة التأهيل والإعمار الجارية في المناطق المتضررة من جامو وكشمير.

5- **يناشد** الدول الأعضاء المساهمة، حيثما كان ذلك ممكنًا، في إعادة تأهيل المتضررين من كارثة الزلزال من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية حيث تضررت العديد من وسائل كسب العيش أو دمرت.

6- **يناشد أيضًا** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف جامعات ومؤسسات دول منظمة التعاون الإسلامي.

ج) حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل عن بنديه (أ) و (ب) إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 46/5-إق

بشأن

تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق 1-2 مارس 2019)؛

إذ يجدد تأكيد الأحكام ذات الصلة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع الأنشطة الرامية إلى زيادة التعاون الاجتماعي الاقتصادي في إطار المنظمة؛

وإذ يستذكر الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-إق الذي صدر عن الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يستذكر أيضا البيان الختامي وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 الصادرين عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإذ يؤكد مجددًا الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات الشؤون الاقتصادية التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الخامسة والأربعين التي عقدت في مدينة دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، وخاصة منها تلك الصادرة عن القمة الاقتصادية للكومسيك عام 2009؛

وإذ يأخذ علما بالقرارات الصادرة عن الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2018؛

وإذ يعرب عن تقديره للحكومة التركية، بصفتها البلد المضيف للكومسيك، على دعمها المتواصل لأنشطة الكومسيك وللتنفيذ الناجح لاستراتيجية الكومسيك من خلال آلياتها التي تتثمل في فرق عمل الكومسيك وآلية تمويل مشاريع الكومسيك، وذلك لما فيه مصلحة الدول الأعضاء؛

وإذ يشيد كذلك بالجهود التي تبذلها الكومسيك من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجالات التجارة والزراعة والنقل والمواصلات والسياحة والمالية والتخفيف من وطأة الفقر وتنمية القطاع الخاص، في ضوء استراتيجية الكومسيك التي نسقها مكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون مع مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، خاصة مركز أنقرة، ومركز الدار البيضاء، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

1- **يطلب مجدداً** من الدول الأعضاء زيادة جهودها لتنفيذ قرارات الكومسيك، بما فيها القرار الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك (OIC/COMCEC/34-18/RES)، والمرفق بهذه الوثيقة، وفقاً لميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

2- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل بشأنه إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 46/6- إق

بشأن

أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية العاملة في المجال الاقتصادي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق 1-2 مارس 2019)؛

عملاً بالأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن متابعة تنفيذ قرارات المنظمة ومقرراتها وتوصياتها، بما في ذلك عملية تنسيق وملاءمة عمل الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجدداً القرار المتعلق بنشاطات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي والصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في مدينة دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 5 و 6 مايو 2018؛

وإذ يجدد التأكيد كذلك على القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، وبخاصة تلك الصادرة عن الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2018؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 إبريل 2016، وخاصة دور مؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف البرنامج في المجال الاقتصادي؛

وإذ يحيط علماً بنتائج الاجتماع التنسيقي الرابع لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في مقر المنظمة بجدة بالمملكة العربية السعودية يومي 3 و4 ديسمبر 2018؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بنشاطات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي وهي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام وتقرير الجمعية العمومية المشتركة للأجهزة المتفرعة؛

أ) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة):

إذ يستذكر القرار رقم 8/2-إق الصادر عن الدولة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في طرابلس بليبيا في مايو 1977، بشأن إنشاء مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)؛

ووعياً منه بالدور الذي يضطلع به مركز أنقرة في إعداد التقارير الأساسية والدراسات المتعلقة بمختلف بنود جدول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الوزارية الإسلامية ذات الصلة؛

وإذ يدرك أيضاً الزيادة اللافتة في عدد التقارير والدراسات وبرامج التدريب وبناء القدرات التي نفذها مركز أنقرة في السنوات الأخيرة؛

وإذ يأخذ في الحسبان الجهود الدؤوبة التي يبذلها مركز أنقرة من أجل الشروع في تنفيذ مجموعة كبيرة من برامج بناء القدرات والدورات التدريبية في مختلف الميادين والمجالات التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرات وجودة مواردها البشرية؛

وإذ يأخذ علماً بحصيلة الاجتماع الحادي والأربعين لمجلس إدارة مركز أنقرة الذي عقد في أنقرة بتركيا يوم 18 ديسمبر 2018؛

وبعد الاطلاع على تقرير مركز أنقرة:

1- **يدعو** الدول الأعضاء إلى العمل على تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات الوزارية ذات الصلة للمنظمة، وفقا للمقترحات المضمنة في تقارير ودراسات مركز أنقرة.

2- **يدعو** مركز أنقرة إلى مواصلة تنفيذ مشاريع وأبحاث مشتركة مع المؤسسات الإقليمية والدولية والوطنية ومؤسسات التفكير والجامعات حول قضايا التنمية التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء، وذلك من أجل صياغة مقترحات تحفز وتعزز التعاون فيما بينها.

3- **يدعو** مركز أنقرة إلى إطلاق مشاريع بحوث حول قضايا التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي تمثل تحدياً أمام جهود الدول الأعضاء لبلوغ أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك التي نص عليها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025.

4- **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في نشاطات مركز أنقرة ودعمها وذلك من خلال تحديد مراكز الاتصال الوطنية لكل منها، لبرامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات والتعليم المهني والتدريب، وتنشيط دور هذه المراكز في عملية تنفيذ البرنامج.

5- **يحث** مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز وتوسيع نطاق تعاونهما لتسهيل عملية تنفيذ عدد كبير من الأنشطة مثل التدريب وحلقات العمل والزيارات الدراسية وغيرها وذلك في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب وبرامج بناء القدرات لفائدة الدول الأعضاء.

6- **يشيد** بجهود مركز أنقرة في تنفيذ مشاريع الربط العكسي بمعية البنك الإسلامي للتنمية بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء من خلال نقل المعارف والتكنولوجيا وتوفير الموارد، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة النشطة في هذه المشاريع إما كجهة مستفيدة أو كجهة موردة بخصوص مجال التعاون.

7- **يعرب عن تقديره** لبرنامج التمكين الاقتصادي الذي أطلقه في الآونة الأخيرة كل من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية، ألا وهو "تشغيل السوريين والفلسطينيين وتطوير ريادة الأعمال" لفائدة أسر اللاجئين الفلسطينيين في تركيا من خلال توفير السلامة والحماية الاجتماعية وتطوير المهارات وبناء القدرات والربط الشبكي.

8- **يشيد** بمركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية على مبادرتهما **(3.2.C)** للتعاون الفني باعتبارها منبرا للتعاون بين وكالات التعاون الفني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **ويرحب** بعقد الاجتماع الرابع للحوار لدى وكالات التعاون الفني لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول بتركيا خلال الربع الأخير من عام 2019، من قبل كل من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية والوكالة التركية للتعاون والتنسيق.

9- **يشيد** بجهود مركز أنقرة لاستضافة البرنامج الدولي للتدريب الداخلي وتمكين 307 طالب دولي من جامعات مختلفة في تركيا من استكمال تدريباتهم في المؤسسات العمومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية والجامعات.

10- **يشيد** بالجهود الدؤوبة لمركز أنقرة في التعاون مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرات الفنية للهيئات الوطنية للإحصاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار برنامج المركز لبناء القدرات الإحصائية، **ويدعو** الدول الأعضاء للمشاركة بفعالية في الدورات السنوية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

11- **يحث** الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها السنوية الإلزامية في موعدها وبانتظام في ميزانية المركز على أن تبادر إلى ذلك وتسدد متأخراتها إن وجدت وفي أقرب الآجال.

ب) المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء):

إذ يستذكر القرار رقم 3/2-إق (ق.إ) الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 25 إلى 28 يناير 1981، والقاضي بإنشاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)؛

وإذ يضع في اعتباره نتائج الاجتماع الثالث للجنة الفرعية المعنية بالتجارة والاستثمار المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في مراكش بالمملكة المغربية يومي 8و9 مارس 2018؛

وإذ يسجل بارتياح تنظيم مركز الدار البيضاء للمعارض المتخصصة حول الصحة وصناعة المنتجات الحلال والصناعات الزراعية، والاقتصاد الأخضر، والأثاث والديكور، وغيرها من الفعاليات المزمع عقدها خلال 2019 مثل المعرض التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي السادس عشر في بغداد ومعرض بناء السفن والصيد البحري في دكا والسياحة والحرف اليدوية والأثاث والديكور في مدينة الكويت والصحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أبيدجان واللوجستيك والنقل في الدار البيضاء.

وإذ يسجل بارتياح تنظيم المركز الإسلامي لتنمية التجارة لندوات حول نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي، والشباك الموحد لمنظمة التعاون الإسلامي، واستراتيجيات التصدير والاستثمار، وتسوية النزاعات، والتسويق عبر المواقع الالكترونية لرائدات الأعمال من السيدات، واتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية، والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والحواجز غير الجمركية؛

وإذ يسجل بارتياح تنفيذ المركز لخارطة منظمة التعاون الإسلامي التجارية، وخارطة الوصول للأسواق (MacMap)، والمواقع الالكترونية لأجهزة تعزيز التجارة، ومرصد الحواجز غير التعريفية، من أجل تعزيز أدوات تسهيل التجارة للدول الأعضاء في المنظمة والإسهام في تنمية حجم التجارة البينية في إطار المنظمة؛

وإذ يسجل بارتياح نتائج ورشة العمل حول موضوع "عراقيل وحلول الاستثمار في أفريقيا" التي نظمها مركز الدار البيضاء والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ومركز أنقرة بالتعاون مع بعثة المنظمة في جنيف يوم 23 أكتوبر 2018؛

وإذ يأخذ في الاعتبار نتائج الاجتماع السادس والثلاثين لمجلس إدارة المركز الإسلامي لتنمية التجارة الذي عقد في تونس العاصمة بالجمهورية التونسية يوم 14 ديسمبر 2018؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأنشطة المقدم من المركز:

1- **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى مواصلة تقديم مساعدته الفنية للدول الأعضاء في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنسيق مواقف الدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية بالتعاون الوثيق مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

2- **يطلب من** المركز الإسلامي لتنمية التجارة الاستمرار في تنظيم المزيد من المعارض القطاعية النوعية والاستمرار في تسخير الخبرة المهنية في هذه النشاطات وخاصة في مجالات السياحة والأغذية الحلال والصناعات الزراعية والاقتصاد الأخضر والصحة وخدمات التعليم العالي والاقتصاد البحري والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقطن والمنسوجات والأثاث والديكور الداخلي والبناء. **ويطلب** أيضا من المركز إعداد تقارير مرحلية دورية وتقديمها إلى محافل المنظمة ذات الصلة.

3- **يطلب أيضا** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة الاستمرار في تقديم المساعدة الفنية وعقد ندوات تدريبية وتوعوية حول نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وبروتوكولاتها في مختلف مناطق المنظمة، وذلك سعيا إلى تحسيس الدول الأعضاء باستكمال عضويتها في هذا النظام.

4- **يطلب كذلك** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة نشر نتائج المسح والمبادئ التوجيهية الخاصة بإنشاء شباك موحد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ونتائج المسح حول الحواجز غير الجمركية لتسهيل التجارة الإسلامية البينية.

5- **يطلب** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع مركز أنقرة مواصلة رصد "المشروع الإقليمي حول تنمية السياحة المستدامة في إطار شبكة المنتزهات والمحميات عبر الحدود في غرب أفريقيا" **ويحث** منظمة السياحة العالمية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية وغيرهما من مؤسسات المنظمة والمؤسسات الدولية على دعم هذا المشروع، وبصورة خاصة مهمة صياغة مشاريع قابلة للتمويل البنكي وعقد المؤتمر الثاني للمانحين.

6- **يحيط علماً** بالنداء الذي وجهه المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى الدول الأعضاء بمنح تبرعات للمركز من أجل تمويل المبادرات الجديدة التي سيبدأها المركز مثل الجسر التجاري الإفريقي الآسيوي والشباك الموحد ومكتب المساعدة لمنظمة التعاون الإسلامي ورسوم إدارة جناح المنظمة خلال معرض دبي لعام 2020 والمقرر تنظيمه من 20 أكتوبر 2020 وإلى غاية 10 أبريل 2021 في دبي؛

7- **يعرب عن تأييده** لمشروع برنامج عمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة لعام 2020 الذي اعتمده الاجتماع السادس والثلاثون لمجلس إدارة المركز الذي عقد في تونس العاصمة بالجمهورية التونسية يوم 14 ديسمبر 2018.

ج) الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة:

إذ يأخذ علماً بجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين القطاع الخاص عبر العديد من البرامج والأنشطة، **ويرحب** في هذا الصدد بمذكرة التفاهم الموقعة بين كل من تركيا وإندونيسيا وبين العربية السعودية وإندونيسيا في جاكرتا يوم 23 أكتوبر 2018، من أجل تنمية التجارة والسياحة والاستثمارات وتطوير التعاون الاقتصادي بين أعضاء الغرفة والقطاع الخاص بوجه عام؛

وإذ يأخذ علماً كذلك بحصيلة الاجتماعين السادس والعشرين للمجلس الإداري والجمعية العمومية للغرفة واللذين انعقدا في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم 22 مايو 2018؛

وإذ يحيط علماً بنتائج الاجتماع السابع والعشرين لمجلس إدارة الغرفة الذي انعقد في جاكرتا بجمهورية إندونيسيا يومي 22 و23 أكتوبر 2018؛

وإذ يشير إلى الخطاب الافتتاحي لفخامة رئيس الجمهورية التركية خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول بتركيا يومي 14 و15 أبريل 2016، فيما يتعلق بإنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ علما بالترتيبات الجارية التي تقدمت بها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لإنشاء مؤسسة منتمية من أجل تسهيل تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية داخل القطاع الخاص؛

وإذ يؤكد على أن إنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي كمؤسسة منتمية منبثقة عن الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة مسألة متوافقة مع النظام الأساسي للغرفة؛

وإذ يسجل مع التقدير، التقدم الذي تم إحرازه في استكمال النظام الأساسي لمركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي باعتباره جهازا تابعا للغرفة ومقره إسطنبول بتركيا، والذي يتفق مع النظام الأساسي للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة؛

وإذ يشيد بإنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي باعتباره خطوة هامة لتسهيل عملية تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية، **وإذ يحث** الدول الأعضاء على تسخير الخدمات التي سيقدمها هذا المركز؛

وإذ يأخذ علماً بمقترح الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بإنشاء كيانات القروض الصغرى، مثل بنك الأسرة في السودان، في بلدان أخرى أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **وإذ يدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم في سبيل إنشاء شبابيك مالية مماثلة لفائدة النساء والشباب؛

وإذ يشيد بجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في توطيد علاقات الشراكة الطويلة الأمد والمستمرة مع المؤسسات الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وذلك من خلال تنظيم برامج متخصصة من أجل النهوض بمنشآت القطاع الخاص في الدول الأعضاء؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأنشطة المقدم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة:

1- **يدعو** الدول الأعضاء إلى تشجيع غرفها التجارية على المشاركة الفاعلة في برامج الغرفة الإسلامية، ولا سيما منها تلك المتعلقة بالتحكيم التجاري وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأمن الغذائي والسياحة وريادة الأعمال والتخفيف من وطأة الفقر والتمويل المتناهي الصغر وتنمية المرأة والمنشآت التي يقودها الشباب.

2- **يدعو** القطاع الخاص في الدول الأعضاء إلى التعاون مع الغرفة الإسلامية ومع غيرها من الجهات المعنية في النشاطات المتعلقة بتجارة المنتجات الحلال وصناعتها.

3- **يأخذ علماً** بالخطوات المتخذة لإنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول بموجب القرار ذي الصلة الصادر عن الكومسيك، والذي ستستضيفه الجمهورية التركية واتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية كمؤسسة منتمية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

4- **يأخذ علماً** بالنشاطات التالية التي تعتزم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة تنظيمها، **ويدعو** القطاع الخاص في الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في الفعاليات التالية:

أ) ورشة العمل حول "تعزيز النمو الأخضر والتكنولوجيا والصلة بين الغذاء والماء والطاقة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات والفرص" والمزمع عقدها خلال النصف الأول من عام 2019؛

ب) منتدى غرف التجارة المزمع عقده في 2019؛

ج) حلقات عمل متخصصة/برامج تدريبية خلال عام 2019 حول المواضيع التالية:

- ✓ تنمية صناعة النسيج من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ النهوض بالمنشآت الحالية من خلال تطوير مهاراتها؛
- ✓ استكشاف الوجهات للسياحة الصحية؛

د) الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/منتدى التبادل التجاري في عام 2019؛

هـ) المنتدى العاشر لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية المزمع تنظيمه عام 2019؛

د) معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية:

إذ يشيد بنشاطات معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجالات وضع المعايير والمقاييس والاعتماد وتأثيرها على تسهيل التجارة ومشاريع بناء القدرات للدول الأعضاء؛

وإذ يرحب بانضمام كل من جمهورية كازاخستان وجمهورية أوزبكستان إلى عضوية المعهد، حيث ازداد عدد الدول الأعضاء في المعهد إلى (37) دولة إلى جانب (3) مراقبين اعتبارا من يوم 1 يناير 2019؛

وإذ يسجل بارتياح التوقيع على مذكرة التفاهم بين المعهد وبين مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة) يوم 27 يوليو 2018 من أجل تعزيز وتيسير التعاون بين المؤسستين؛

وإذ يعرب عن تقديره للمعهد على دعمه لتنظيم المعرض السادس للمنتجات الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول بتركيا في الفترة من 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2018 من أجل التعريف بالمنتجات الحلال والانخراط في إنتاج المنتجات والخدمات الحلال في سائر المجالات ولجمع الزعماء وخبراء المنتجات الحلال؛

وإذ يقر بالنشاطات التي ينفذها المعهد لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال عناصر البنى الأساسية النوعية؛

وإذ يقر كذلك بالدور الذي يضطلع به المعهد من أجل تحقيق الأهداف التي حددها "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" من أجل تعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة وزيادة الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات ولزيادة حجم التجارة الإسلامية البينية؛

وإذ يسجل بارتياح تنظيم الاجتماعين الأسبوعيين الرابع والخامس للجنة الفنية للمعهد واجتماعات لجنة المعهد المعنية بالمواصفات لتقييم المطابقة وذلك على التوالي من 16 إلى 20 أبريل 2018 ومن 24 إلى 28 سبتمبر 2018 في إسطنبول بتركيا؛

وإذ يرحب بإصدار "الاشتراطات العامة لمواد التجميل الحلال، معيار معهد المنظمة 2018: 4ى و"آيزو 20001: نظام اشتراطات الطاقة وتوجيهات الاستخدام 2018:19"؛

وإذ يسجل بارتياح تنظيم الاجتماع الأول لمجلس إدارة التقييس يومي 26 و 27 يونيو 2018، والاجتماع الثاني لمجلس إدارة الاعتماد يومي 28 و29 يونيو، والاجتماع الخامس لمجلس القياس يومي 19 و20 أبريل 2018 في إسطنبول بتركيا؛

وإذ يقر كذلك بالبرنامج التدريبي للمعهد لعام 2018 والذي مولته اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) في إطار المشروع المعنون "ملاءمة المعايير الوطنية للمنتجات الحلال مع المعايير الحلال

لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية" وذلك خلال الفترة من 16 إلى 20 يونيو 2018 في إسطنبول بتركيا؛

وإذ يرحب كذلك بإطلاق التصميم الجديد للموقع الإلكتروني للمعهد والذي يتيح بيع معايير المعهد عبر العالم مباشرة عبر الإنترنت؛

وبعد الاطلاع على تقرير نشاطات المعهد:

1- **يحث** الدول الأعضاء على الانضمام إلى المعهد الذي يعمل في المجالات المتخصصة لوضع المعايير والمقاييس والاعتماد تحت ولاية منظمة التعاون الإسلامي باعتباره المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة في هذا المجال.

2- **يطلب** من الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في اللجان الفنية للمعهد وفي الأنشطة الفنية الأخرى لمجالس المعهد.

3- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد واستخدام معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية كمعايير وطنية من أجل المساعدة على مواءمة المعايير وإزالة الحواجز الفنية أمام التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

4- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تستخدم معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية إلى اعتماد هذه المعايير رسمياً وفقا للمبادئ التوجيهية المعتمدة في المعهد وإدراجها في قاعدة بيانات المعهد.

5- **يطلب** من الدول الأعضاء الانخراط في تعاون وثيق مع المعهد ومؤسسات المنظمة من أجل تحسين جودة أنظمة البنية التحتية في بلدان المنظمة الأقل نموا.

6- **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في المعرض السابع لمنظمة التعاون الإسلامي للمنتجات الحلال وقمة إسطنبول العالمية لعام 2019 التي سوف تنظم برعاية رئاسة الجمهورية التركية من 28 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2019 في إسطنبول بالجمهورية التركية، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

7- **يدعو** جميع الأطراف المهتمة إلى التعاون بشأن معايير الحلال والمسائل المتعلقة والمسائل الأخرى ذات الصلة بالمعهد بصفته الجهة الفنية الوحيدة المتخصصة والمخولة في هذا المجال.

8- **يقر** بضرورة إنشاء نظام عالمي لتقييم التطابق في مجال المنتجات الحلال ضمن المعهد ليكون أساسا للاعتراف المتبادل بشهادات الحلال بين هيئات الاعتماد.

9- **يرحب** بمقترح إنشاء مركز التميز للمقاييس في إطار نشاطات مجلس المقاييس للمعهد.

10- **يدعو كذلك** مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى دعم المعهد وتقديم ما يلزم من فتاوى ومشورة، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الحلال.

11- **يطلب** من الدول الأعضاء المشاركة في مختلف برامج التدريب التي ينفذها المعهد والمساهمة فيها بما في ذلك: معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والبرنامج الأول لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لتدريب مدققي المنتجات الحلال.

12- **يدعو** مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة إلى دعم المعهد بالتدريب والبرامج في مجالات المواصفات والمقاييس والاعتماد وتحسين البنية التحتية للجودة.

13- **يدعو** الدول الأعضاء إلى اعتبار معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية منبرا لمنظمة التعاون الإسلامي للنشاطات ذات الصلة بالبنية التحتية للجودة، **ويطلب** من الدول الأعضاء تقديم جميع المواضيع المتعلقة بالتقييس والقياس والاعتماد وتقييم المطابقة وتقويم ذلك في إطار المعهد.

ه) حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل بشأنه حول كل بند من البنود المدرجة من (أ) إلى (د) إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

الأصل : بالإنجليزية

قـرار

الدورة الرابعة والثلاثين

للكومسيك

(اسطنبول، 26 - 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018)

انعقدت الجلسة الرابعة والثلاثون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في الأيام من 26 إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 في اسطنبول، تركيا؛

أشادت اللجنة بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية الذي عُقد في اسطنبول بجمهورية تركيا خلال الفترة 14–15 أبريل/نيسان 2016، التي أثنت على دور الكومسيك برئاسة رئيس جمهورية تركيا في المساهمة في تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي، حيث تم الإعراب عن بالغ التقدير للنجاح في تنفيذ النظام الأساسي للكومسيك والاستراتيجية التي تم اعتمادها خلال القمة الاستثنائية الإسلامية الرابعة؛

أشادت اللجنة بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية (CFM)، والكومسيك ومؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الرابع، ومؤتمر القمة الاقتصادي للكومسيك في العام 2009، والدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، والدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك؛

تأكيد التزام الدول الأعضاء باستراتيجية الكومسيك التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الرابع والمقام في 15-14 أغسطس/ آب 2012 في مكة المكرمة، وبرنامج عمل الكومسيك حتى العام 2025: برنامج العمل المُعتمد في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد في 15-14 أبريل/نيسان 2016 في اسطنبول بتركيا؛

استذكاراً لأهداف ومهمة الكومسيك وفقاً للقرارات ذات العلاقة الصادرة عن القمة الإسلامية والنظام الأساسي للكومسيك، بما في ذلك اعتباره منتدى مركزياً للدول الأعضاء لمناقشة الشؤون لاقتصادية والتجارية العالمية.

وبالإشارة إلى تقارير التقدم، أوراق العمل الخاصة ببنود جدول الأعمال المختلفة المقدمة من قبل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC).

وتعبيراً عن تقديرها للدول الأعضاء لاستضافتها المؤتمرات الوزارية والاجتماعات وحلقات العمل والمعارض وغيرها من الأنشطة في مجالات التعاون؛

وإشادة بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، لا سيما مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، والبنك الإسلامي للتنمية (IDB)، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر (OISA)، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC).

تقرير حول استراتيجية الكومسيك وتنفيذها (بند جدول الأعمال: 2)

1- **رحبت اللجنة** بالتقرير المرحلي المقدَّم من مكتب تنسيق الكومسيك لتسليط الضوء على التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية؛ و**أثنت** على الدول الأعضاء وعلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لما قدموه من إسهامات قيّمة في تنفيذ الإستراتيجية، و**طلبت** من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي مزيداً من الدعم الكامل لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

2- **وطلبت** اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك إعداد تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الكومسيك وتقديمها إلى دورات الكومسيك، واجتماعات لجنة المتابعة، والمنتديات الأخرى ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي.

3- **ورحبت** اللجنة بنجاح انعقاد اجتماعات مجموعات العمل في مجالات التعاون وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، **كما رحبت** بالدراسات البحثية وتوقعات القطاعات التي أجراها مكتب تنسيق الكومسيك خصيصاً لإثراء المناقشات في كل اجتماع لمجموعات عمل الكومسيك.

4- **أوصت** اللجنة مجموعات العمل ببذل الجهود من أجل تقريب السياسات بين الدول الأعضاء في مجالات تخصص كل منها، و**رحبت** بالتوصيات المتعلقة بالسياسات المقدمة من مجموعات العمل في اجتماعاتها المنعقدة في المدة من فبراير/شباط إلى أبريل/نيسان ومن سبتمبر/أيلول إلى نوفمبر/تشرين الثاني عام 2018.

5- **كما أشادت** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من أجل تنفيذ توصيات السياسة الوزارية للكومسيك، **ودعت** كافة الدول الأعضاء إلى بذل الجهود الممكنة لتنفيذ توصيات السياسات، **وحثت** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

6- **رحبت** اللجنة بوضع اللمسات الأخيرة على ثلاثة عشر مشروعاً ممولاً من صندوق تمويل مشاريع

الكومسيك في العام 2017 وبالتقدم المُحرز في تنفيذ سبعة عشر مشروعاً جديداً ضمن الدعوة الخامسة لاقتراح المشاريع في عام 2018، **كما رحب** التقرير بالدعوة السادسة لاقتراح المشاريع التي أطلقها مكتب تنسيق الكومسيك في سبتمبر/أيلول عام 2018.

7- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من آلية تمويل مشاريع الكومسيك في تنفيذ التوصيات المتعلقة بسياسة الكومسيك الوزارية.

8- **دعت** اللجنة جهات اتصال الكومسيك الوطنية وجهات اتصال مجموعات العمل إلى التعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك من أجل التنسيق والاتصال الفعال.

9- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء للتأكيد على مشاركة جهات اتصال الكومسيك الوطنية وجهات اتصال مجموعات العمل في اجتماعات لجنة المتابعة التابعة للكومسيك وفي دورات الكومسيك.

10- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في مجموعات عمل الكومسيك على المشاركة الفعالة في الاجتماعات القادمة لمجموعات العمل ذات الصلة والاستفادة من صندوق تمويل مشاريع الكومسيك لتحقيق مشاريع التعاون التي تصبو إليها.

11- **وفيما ثمّنت** اللجنة أن عدد الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل واحدة على الأقل قد بلغ 50 دولة، فقد **طلبت** من الدول الأعضاء التي لم تُسجل إلى الآن، المبادرة بالتسجيل في مجموعات عمل الكومسيك والمشاركة الفعالة في الاجتماعات القادمة لمجموعات العمل.

12- **رحبت** اللجنة بعقد الاجتماع السنوي السادس للتعاون بين جهات اتصال مجموعة عمل الكومسيك والتي يشرف على تنظيمها مكتب تنسيق الكومسيك خلال المدة من 3 إلى 5 يوليو/تموز 2018، في أنقرة، تركيا.

13- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المعنية إلى الرد على "نماذج التقييم" التي ينشرها مكتب تنسيق الكومسيك كل عام بهدف متابعة تنفيذ توصيات الكومسيك الوزارية المتعلقة بالسياسات.

14- **كما دعت** اللجنة جهات اتصال مجموعات العمل إلى المشاركة الفعالة في جهود إنتاج المعرفة في الكومسيك من خلال المساعدة في جمع ومراجعة البيانات الخاصة بالدول وتقديم الملاحظات على الدراسات البحثية وغيرها.

15- **وأكدت** اللجنة على إمكانية استفادة الدول الأعضاء من صندوق تمويل مشاريع الكومسيك بفعالية أكبر، نظراً لما تمتلكه من قدرات متقدمة في مختلف مجالات التعاون عبر تبادل خبراتهم مع الأعضاء الآخرين.

16- **وعبرت** اللجنة عن تقديرها لمكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية

والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية للجهود التي بذلوها في تنفيذ استراتيجية الكومسيك.

17- **وطلبت** من مكتب تنسيق الكومسيك دراسة جدوى تأسيس مجموعة عمل جديدة لتغطية الشؤون الناشئة الحرجة، ومنها الابتكار والأبحاث والتنمية في المجال الصناعي والذكاء الاصطناعي والشؤون الأخرى ذات العلاقة.

18- **وبالنظر** إلى التطورات الأخيرة والتوجهات المتغيرة في العالم، طلبت من المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لتأخذ باعتبارها الشؤون المتعلقة بالابتكار والأبحاث والتنمية في المجال الصناعي والذكاء الاصطناعي والشؤون الأخرى ذات العلاقة في تصميم برامجها وأنشطتها المستقبلية.

19- **شددت** على دور الكومسيك لضمان التنسيق الكلي لأنشطة منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، وفقاً للمهمة المنوطة بها.

20- **تكرر تأكيدها** لدور مكتب تنسيق الكومسيك في القيام بأنشطة مع الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تحقيق أهداف الكومسيك كما وردت في النظام الأساسي.

21- **تطلب** اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والعاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية مواصلة التنسيق مع مكتب تنسيق الكومسيك، بما يتضمن التنسيق عبر لجنة الدورة، من أجل ضمان إحراز التقدم وتحقيق التكامل في تنفيذ كل من استراتيجية الكومسيك وبرنامج عمل الكومسيك حتى العام 2025: برنامج العمل، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار.

22- **تطلب** من مكتب تنسيق الكومسيك دراسة إجراء الزيارات البحثية إلى الدول الأعضاء التي تطلبها لتقييم احتياجات وأولويات الدول الأعضاء ومساعدتها في التغلب على تحديات التنمية المشتركة.

23- **واعتمدت** اللجنة توصيات الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك التي عقدت في 9 – 10 مايو/أيار 2018 في أنقرة بتركيا.

تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025**: برنامج العمل (بند جدول الأعمال:** 3**)**

24- **أخذت اللجنة بعين الاعتبار** التقرير المقدم من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ المكون الاقتصادي والتجاري لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي–2025: برنامج العمل.

25- **وإذ تشدد** اللجنة على أهمية المتابعة الفعالة للقسم الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج عمل الكومسيك، **تطلب** اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تقدم

بانتظام تقارير مرحلية شاملة عن تنفيذ البرنامج إلى جلسات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة تماشياً مع القرارات السابقة ذات الصلة بالكومسيك.

26- **بالإشارة إلى** القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك، **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء توقيع ومصادقة الاتفاقيات المبرمة في المجال الاقتصادي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

التطورات الاقتصادية العالمية مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بند جدول الأعمال: 4)

27- **اطّلعت** على إصدار 2018 من التقرير الاقتصادي السنوي لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بعنوان «التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2018: التحديات والفرص من أجل تحقيق برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025» **وعبّرت** عن تقديرها لمركز الأبحاث لإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية لتقديم أول تحليل تفصيلي للمجالات ذات الأولوية في منظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025: برنامج العمل من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية المختارة.

28- **ودعت** الدول الأعضاء إلى الأخذ في الاعتبار التحديات والفرص التي حددها التقرير بهدف تحقيق الأهداف التي يصبو إليها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025 من خلال التنسيق والشراكة الفعالين.

29- **وكلّفت** اللجنة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بمتابعة التطورات الاقتصادية العالمية وآثارها على الدول الأعضاء وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورات السنوية للكومسيك.

التجارة البينية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بند جدول الأعمال: 5)

30- **وإذ تحيط علماً مع التقدير** بانعقاد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتجارة، والذي يُعتبر أيضاً اجتماعاً تحضيرياً لجلسة وجهات النظر الوزارية في 8-7 مارس/آذار 2018 في أنقرة بعنوان «تيسير التجارة: تحسين أنظمة إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي»، **رحّبت** بالتوصيات المتعلقة بالسياسات المقدَّمة تحت العناوين الستة الآتية:

- تبسيط إجراءات التجارة والتوثيق
- الإطار القانوني والتنظيمي
- البنية التحتية المادية والتحديث

- معايير التوافق والانسجام والمطابقة
- اتخاذ تدابير لتيسير تجارة الترانزيت
- التعاون الإقليمي/الدولي

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/.....)

31- **وإذ تحيط علماً** مع التقدير بانعقاد الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل التجارة التابعة للكومسيك في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 في أنقرة تحت عنوان "تحسين برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **رحبت** اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تشجيع تصميم حزمة جذابة حيث يفوق عدد المزايا التي يقدمها برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) للقطاع الخاص التكاليف التي تتحملها الشركات والتجار من أجل جذب الشركات للمشاركة في البرنامج،
- تعزيز نهج متكامل في الأبعاد التشريعية والتنظيمية والتشغيلية مع الوكالات الحكومية الأخرى خلال مرحلة تصميم برامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) من أجل القضاء على الازدواجية والتكرار بالإضافة إلى تجنب الإجراءات المرهقة،
- التشجيع على تبني وزيادة عدد اتفاقات الاعتراف المتبادل (MRAs) لأنها تمكّن المشتركين في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) من التمتع بفوائد تيسير التجارة التي تقدمها الدول الشريكة،
- تعزيز التواصل مع القطاع الخاص مع برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) من خلال الاستفادة من إدارة العلاقات مع العملاء،
- دعم مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة التوريد من أجل الاستفادة من برامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) إلى أقصى حد ممكن.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/.....)

32- **طلبت** من الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة بحضور الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتجارة الذي سيُعقد في 7 مارس/آذار 2019 في أنقرة تحت عنوان "زيادة إتاحة المعلومات للجمارك في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" والاجتماع الرابع عشر والمزمع عقده في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2019 في أنقرة تحت عنوان "تيسير تجارة الترانزيت في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع التركيز على اتفاقية تيسير التجارة (TFA) لمنظمة التجارة العالمية "، كما طلبت من الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد بمجموعة عمل

الكومسيك المعنية بالتجارة بالتسجيل.

33- **كما أثنت** اللجنة على الجهود المبذولة من دولة سورينام والمركز الإسلامي لتنمية التجارة للتنفيذ الناجح للمشاريع التالية في العام 2017 ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- ستقوم سورينام بالتعاون مع غيانا وتركيا بتنفيذ المشروع بعنوان "تعزيز خدمات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورينام وغيانا للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية"،
- المشروع بعنوان "تيسير التجارة: تحديد الحواجز غير الجمركية في ما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" سيتم تنفيذه عن طريق المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع مملكة المغرب والسنغال وجمهورية مصر العربية.

34- **كما أثنت** اللجنة على الجهود المبذولة من دول المغرب ونيجيريا والسودان ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في المشاريع التالية المقرر تنفيذها في العام 2018 ضمن الدعوة الخامسة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان «دراسة الجدوى حول قابلية التشغيل البيني لأنظمة النافذة الواحدة المختارة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي» جاري تنفيذه من قبل المغرب بالتعاون مع الكاميرون وتونس،
- المشروع بعنوان "تعزيز التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال تحسين تدابير تيسير التجارة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي" والجاري تنفيذه من قبل نيجيريا بالتعاون مع المغرب وإندونيسيا،
- المشروع بعنوان «تعزيز القدرات المؤسسية لنظم النافذة الواحدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» والجاري تنفيذه من قبل السودان بالتعاون مع أربع دول أخرى أعضاء بالمنظمة،
- المشروع بعنوان «مواءمة معايير الحلال الوطنية مع معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية» والجاري تنفيذه من قبل معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية بالتعاون مع 20 دولة من الدول الأعضاء.

35- **طلبت اللجنة من** الدول الأعضاء المعنية بالمشاركة الفعالة في الأنشطة المُقرر تنظيمها بواسطة مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة(ICDT)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس

للدول الإسلامية في مجال التجارة **ودعت** هذه المؤسسات إلى إرسال دعوات إلى الدول الأعضاء قبل مدة كافية من الاجتماعات لضمان مشاركتهم الفعالة.

36- **أخذت** اللجنة علماً بأن مركز الغرفة الإسلامية للمعلومات والبحث في جمهورية إيران الإسلامية سيعقد ورشة عمل مشتركة مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية حول «أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة» خلال عام 2019.

37- **عبرت** عن تقديرها للمملكة المغربية لاستضافتها وللمركز الإسلامي لتنمية التجارة على تنظيم اجتماع الخبراء الرفيع المستوى حول "عقبات الاستثمارات الرئيسية وتيسير الاستثمار في إفريقيا" في 24 و 25 يناير/كانون الثاني 2018 في الدار البيضاء بالمملكة المغربية.

1) نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

38- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقات نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي الاتفاقية الإطارية والبروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية وقواعد المنشأ، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

39- **رحبت** اللجنة بتقديم قوائم الامتيازات المحدّثة إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية بواسطة تركيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان والأردن وجمهورية إيران الإسلامية والمغرب وأمانة مجلس التعاون الخليجي نيابة عن البلدان الأعضاء الستة، وهي المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان، **وطلبت** من أمانة لجنة التفاوض التجاري أن تتواصل مع الدول الأعضاء المشاركة المعنية لضمان تقديمها لقوائم الامتياز بنفس الصيغة وتعميمها على الدول الأعضاء المعنية.

40- **الترحيب** بالإخطار المقدم من باكستان وبنجلاديش والأردن والمغرب وتركيا إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC) بشأن التدابير الداخلية ذات الصلة التي يتعين اتخاذها لتنفيذ قواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، ومطالبة الدول الأعضاء المشاركة الأخرى بإخطار أمانة لجنة المفاوضات التجارية بالتدابير الداخلية ذات الصلة التي يتعين اتخاذها لتنفيذ قواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في أقرب وقت ممكن.

41- **رحبت** بعرض جمهورية السودان حول استضافة «ورشة عمل حول نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي» في الخرطوم يومي 18-17 ديسمبر/كانون الأول 2018 وجمهورية سورينام لتنظيم ورشة عمل حول "نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والحلول التجارية البينية" في باراماريبو في 2019، وبتعاون وثيق مع أمانة لجنة المفاوضات التجارية.

42- **طلبت** اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب تنسيق الكومسيك، البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة الاستمرار في تنظيم أنشطة زيادة الوعي وبناء القدرات في ما يتعلق بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي.

2) المعارض التجارية الإسلامية

43- **عبرت** اللجنة عن شكرها وتقديرها للدول الأعضاء التالية لاستضافتها للأسواق والمعارض التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT):

- استضافة الجمهورية التركية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) و معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) لتنظيم "معرض الحلال الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي" في اسطنبول في الفترة 25 - 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017،
- استضافة دولة الكويت والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) لتنظيم "النسخة الاستثنائية من المعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في مدينة الكويت، خلال المدة من 10 - 6 فبراير/شباط 2018،
- استضافة المملكة العربية السعودية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) لتنظيم "النسخة الثانية من معرض الأثاث والتصميم الداخلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" خلال الفترة 16-13 مارس 2018 و "المعرض الحادي عشر للصناعات الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" خلال المدة من 23-20 مارس 2018 في جدة،
- استضافة المملكة المغربية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) لتنظيم "خدمات التعليم العالي الرابعة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في الدار البيضاء في المدة من 29-26 أبريل/نيسان 2018.

44- **رحبت** اللجنة بعرض الدول الأعضاء الآتية لاستضافة المعارض والأسواق التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المدة بين 2019-2018 **وطلبت** من الدول الأعضاء حث القطاعات الخاصة والمؤسسات المعنية لديهم على المشاركة الفعالة في هذه الفعاليات:

- استضافة جمهورية تركيا "معرض الحلال السادس لمنظمة التعاون الإسلامي" في اسطنبول في 29 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2018 و "معرض الحلال السابع لمنظمة التعاون الإسلامي" في 28 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 1 ديسمبر/كانون الأول 2019 بالتنسيق مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC،
- استضافة جمهورية ساحل العاج "المعرض الصحي الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي" في

أبيدجان خلال الفترة من 9-7 ديسمبر/كانون الأول 2018 و"المنتدى والمعرض المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني" بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في أبيدجان في الربع الأول من العام 2019،

- استضافة دولة الكويت "النسخة الاستثنائية من معرض السياحة والحرف اليدوية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" خلال الفترة من 8-5 مارس/آذار 2019 و "معرض البناء والديكور للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" خلال الفترة من 12-8 أكتوبر/تشرين الأول 2019 في مدينة الكويت،
- استضافة المملكة العربية السعودية "المعرض الثاني عشر للصناعات الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في جدة خلال الفترة من 26 إلى 29 مارس/آذار 2019،
- استضافة الجمهورية العراقية "معرض التجارة السادس عشر لمنظمة التعاون الإسلامي" في بغداد خلال الفترة من 7 حتى 13 أبريل/نيسان 2019،
- استضافة المملكة المغربية معرض ومنتدى حول النقل واللوجستيات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتزامن مع LogisMed 2019 في الدار البيضاء خلال الفترة من 11-9 أبريل/نيسان 2019؛
- استضافة جمهورية بنغلاديش الشعبية معرض الاقتصاد البحري وبناء السفن ومصائد الأسماك في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في داكا خلال الفترة من 4-1 مايو/أيار 2019؛
- استضافة الجمهورية الإسلامية الإيرانية "المعرض الثالث للسياحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في طهران في العام 2019؛
- استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة معرض إكسبو العالمي "إكسبو 2020 دبي" في دبي خلال الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2020 إلى أبريل/نيسان 2021.

45- **أحاطت** اللجنة علماً بعرض الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإقامة المعرض الدولي الثاني عشر للسياحة والقطاعات ذات العلاقة» ومؤتمر «التوجه نحو الحلال، الاتجاه العالمي الجديد» بشكل متزامن في الفترة 15-12 فبراير / شباط 2019 في طهران و «معرض الحلال الأول في إيران» في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 **وطلبت** من الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في تلك الفعاليات.

46- **وكررت اللجنة أيضاً** طلبها إلى الدول الأعضاء لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بنشاط في المعارض التجارية الإسلامية.

47- **كما كررت** اللجنة طلبها إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) بمواصلة إقامة معارض خاصة

بالقطاعات بالتعاون مع الدول الأعضاء وتقديم تقارير مرحلية منتظمة بالمعارض إلى دورات الكومسيك.

3) **الدعم الفني المرتبط بمنظمة التجارة العالمية**

48- **أعربت** اللجنة عن شكرها وتقديرها إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) على تنظيم الدورات التدريبية والندوات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية لصالح الدول الأعضاء، مؤكدة على الحاجة إلى مزيد من الفعالية في نشر لمعلومات حول الدورات التدريبية بين كافة لدول الأعضاء.

49- **دعت** اللجنة البنك الإسلامي للتنمية (IDB) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) إلى مواصلة تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء بخصوص المشكلات المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية وإلى تعزيز جهودهم في تحفيز الدول الأعضاء لإحداث تأثير في المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بالنظم الاقتصادية لهم، **وطلبت** من البنك الإسلامي للتنمية (IDB) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) تضافر وتنسيق الجهود لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من أجل تيسير الاندماج التام في النظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس عادل ومنصف.

50- **دعت** اللجنة دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تقديم الدعم إلى دول منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إجراءات انضمامهم إلى منظمة التجارة العالمية.

51- **أعربت اللجنة عن تقديرها** للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتنظيم ورشة عمل وإعداد دراسة حول "الخيارات العملية نحو زيادة تنسيق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية"، **وأحيطت علماً** بالدراسة المذكورة أعلاه التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية كما **طلبت** من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تعزيز جهودهما من أجل تنسيق أفضل مع منظمة التجارة العالمية كما طلبت من البعثات الدائمة للدول الأعضاء المشاركة بنشاط في اجتماعات التنسيق في جنيف.

52- **وطلبت** من مجموعة العمل المعنية بالتجارة في اجتماعاتها المقبلة، عند الاقتضاء، مناقشة القضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية ومكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة للنظر في إمكانية تنظيم الاجتماع الوزاري التشاوري ذي الصلة بمنظمة التجارة العالمية على هامش الدورة الوزارية للكومسيك .

53- **وأعربت اللجنة عن تقديرها** إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافتها والمركز الإسلامي لتنمية التجارة(ICDT) /البنك الإسلامي للتنمية (IDB) لتنظيم ورشة عمل حول ما بعد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دبي يومي 19-20 نوفمبر 2018.

54- **ورحبت** بعرض جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية التركية لتبادل الخبرات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية مع الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من خلال برامج التدريب بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لتسهيل عملية انضمامها.

55- **ودعت** الدول الأعضاء والمؤسسات ذات العلاقة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى دعم الدول الأعضاء التي تحتاج إلى المساعدة الفنية في مجال تيسير التجارة، بما فيها الجوانب الفنية والقانونية والمرتبطة بالبنية التحتية، فضلاً عن تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة.

4) أنشطة تمويل التجارة

56- **أعربت اللجنة عن تقديرها** لأنشطة تمويل التجارة وتشجيع وتطوير التجارة التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وحشد التمويل من الأسواق العالمية وشركاء التنمية لتمويل العمليات التجارية في الدول الأعضاء، بما من شأنه المساهمة بوصول التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 25 في المئة.

57- **ورحبت اللجنة** بعمليات الاعتماد والصرف المجمعة الصادرة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مجال تمويل التجارة التي بلغت 43.9 مليار دولار أمريكي و34.5 مليار دولار أمريكي على التوالي، وبلغ إجمالي عمليات الاعتماد والصرف في العام 2017 قيمة 4.9 مليار دولار أمريكي و3.4 مليار دولار أمريكي على التوالي منذ إنشائها في العام 2008 وحتى الآن.

58- **أثنت** اللجنة على جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والدول الأعضاء الأقل نمواً **وأحاطت علماً** بجهودها إزاء تنويع محفظتها وتوسيع نطاق التمويل ليشمل التمويل الإضافي للقطاع الزراعي مما عاد بأثر مباشر وبارز على زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وزيادة عائدات الصادرات والتخفيف من حدة الفقر.

59- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء لاستكمال متطلبات العضوية لمؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، كي يتسنى لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تنفيذ ولايتها بنجاح.

60- **أحيطت اللجنة علماً** بمبادرات تعزيز النشاط التجاري وتطوير القدرات التي نفذتها المؤسسة الدولية

الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) ضمن برامجها العديدة البارزة بما في ذلك مبادرة دعم التجارة للدول العربية (AFTIAS)، والبرنامج الخاص لآسيا الوسطي (SPCA)، والبرنامج العربي الإفريقي لمد الجسور التجارية (AATB)، وصندوق تنمية التجارة، وبرنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنتدى تنمية التجارة بهدف تعزيز الوعي في القطاعات الخاصة حول أنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

أحيطت اللجنة علماً بالجهود المبذولة من قبل مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية في تنفيذ برامج التجارة المتكاملة للتنمية السلعية بما في ذلك برنامج تنمية القهوة في إندونيسيا، وبرنامج الربط العكسي في غينيا وبرنامج جسر القطن.

61- **كما أخذت اللجنة** علماً بالجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في سبيل تنويع آليات التمويل الإسلامية ودعم برامج التدريب المتعلقة بالتمويل الإسلامي وتعزيز حلول التمويل الإسلامي في المحافل الدولية.

62- **أحيطت اللجنة علماً** ببرنامج بناء القدرات رفيع المستوى التابع للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) والمقدم لبلدان رابطة الدول المستقلة وأفغانستان بشأن استقصاء معلومات الأسواق، وذلك ضمن برامج المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة، والمقدمة للدول الأعضاء، ويدعو مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى الانضمام ودعم هذه الجهود.

63- **وإذ أشادت** بمؤسسة تمويل التجارة الإسلامية لتنظيم اجتماع مجلس الإدارة الأول لبرنامج "الجسور التجارية العربية الإفريقية" (AATB) في المغرب، والذي يدعو مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية إلى مواصلة التنفيذ الناجح لخطة العمل من أجل تعزيز التدفقات التجارية بين المناطق العربية والأفريقية، ودعت الدول الأعضاء في كلا المنطقتين إلى دعم مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية والتعاون معها لتنفيذ هذا البرنامج.

64- **وإذ أشادت** بجهود مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية لتنفيذ برنامج تخفيف سموم الأفلاتوكسين في غامبيا.

65- **أحيطت اللجنة علماً** بالجهود التي تبذلها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) باعتبارها مؤسسة التأمين الائتماني والاستثمار المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم التي توفر حلول التأمين وإعادة التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

66- **أحيطت اللجنة علماً** مع تقديرها بأن إجمالي التأمين التجاري المقدم من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات(ICIEC) بلغ 29 مليار دولار أمريكي على مدى الأعوام الخمسة الماضية،

وقد قامت المؤسسة بتسهيل 11.27 مليار دولار أمريكي في المعاملات التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام 2017.

67- **أخذت** اللجنة علماً مع التقدير بمبادرة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بعنوان «مركز استخبارات الأعمال بمنظمة التعاون الإسلامي» بقيادة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وطلبت من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبالأخص المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، البدء بتفعيل تلك المبادرة كبرنامج لمنظمة التعاون الإسلامي تحت مظلة أحد المراكز الإقليمية للبنك، وبالشراكة الوثيقة مع سيسريك والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي حسب مقتضى الحال.

5) أنشطة مرتبطة بالتجارة يقوم بها معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

68- **رحبت** اللجنة بأنشطة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) في مجال وضع المعايير، والتوحيد القياسي، والاعتماد وأثرها على تيسير حركة التجارة ومشاريع بناء القدرات للدول الأعضاء.

69- **رحبت** بجمهورية ساحل العاج ودولة قطر وجمهورية كازاخستان وجمهورية أوزبكستان بوصفها الأعضاء الجدد في معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)، والتي زادت عدد الدول الأعضاء في المعهد إلى 37 دولة بالإضافة إلى 3 مراقبين **ودعت** الدول الأعضاء المعنية لتصبح عضواً في المعهد وتشارك بنشاط في لجانها الفنية ومجالس القبول والاعتماد.

70- **ورحبت** بالظهور المتزايد لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية وأعربت عن تقديرها للمركز لتنظيم أنشطة بناء القدرات في مجال اختصاصه و**دعت** الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لزيادة ظهوره في المنتديات الدولية، لا سيما من خلال انضمامه كمراقب إلى لجنة منظمة التجارة العالمية–الحواجز الفنية أمام التجارة (TBT).

71- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء إلى اعتماد واستخدام معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) كمعاييرها الوطنية بهدف المساهمة في تنسيق المعايير وإزالة الحواجز الفنية أمام التجارة بين الدول الأعضاء، **وتدعو** الدول الأعضاء ذات الصلة التي تستخدم معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)، اعتماد المعايير رسمياً وفقاً للمبادئ التوجيهية المعتمدة للمعهد.

72- **أعربت اللجنة عن تقديرها** لجمهورية تركيا لاستضافتها معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) لدعم قمة الحلال العالمية (WHS) في اسطنبول خلال الفترة 25-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 **ودعت** اللجنة الدول الأعضاء للمشاركة في «قمة الحلال العالمية» والتي ستعقد في الفترة من

29 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2018 في اسطنبول تحت رعاية رئاسة الجمهورية التركية.

73- **وأحيطت اللجنة علماً مع الارتياح** بتنظيم الاجتماع الأول لمجلس إدارة التوحيد القياسي SMC في 26- 27 يونيو/حزيران 2018، والاجتماع الأول لإدارة مجلس اعتماد معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) في 27-26 فبراير/شباط 2018، والاجتماع الثاني الذي عقدته إدارة مجلس اعتماد معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC-AC) في 29 - 28 يونيو/حزيران والاجتماع الخامس لمجلس مقاييس معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) في 19 – 20 أبريل/نيسان 2018 في اسطنبول، تركيا.

تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي (بند جدول الأعمال: 6)

74- **سجلت** اللجنة جهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في تنظيم المنتديات والبرامج التدريبية واللقاءات بين رجال الأعمال والندوات وورش العمل بغرض تعزيز دور القطاع الخاص في توسيع شبكته والرفع من أنشطته التجارية وفرص الاستثمار.

75- **حثت** اللجنة غرف التجارة في الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

76- **أُحيطت اللجنة علماً** بتنظيم برنامج تدريبي حول "الدعوة إلى ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا وإدارة حاضنات الأعمال وحدائق التكنولوجيا" في الفترة من 25-23 أبريل/نيسان 2018، في اسطنبول، جمهورية تركيا.

77- **أُحيطت اللجنة علماً** بالأنشطة التالية، والمقرر أن تنظمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، **ودعت** القطاع الخاص في الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الأنشطة التالية:

- اجتماع القطاع الخاص في الدول الأعضاء/منتدى التبادل التجاري السابع عشر الذي سيعقد في العام 2019،
- منتدى سيدات الأعمال في الدول الإسلامية العاشر والمقرر انعقاده في العام 2019،
- ورشة عمل/برنامج تدريبي متخصص والمقرر عقده في 2019 بشأن النهوض بالصناعات المنزلية من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ توسيع نطاق المشاريع القائمة من خلال تطوير المهارات واستكشاف الوجهات للسياحة الصحية
- ورشة عمل حول تعزيز النمو الأخضر والتكنولوجيا في الربط بين المياه والغذاء والطاقة لدول منظمة التعاون الإسلامي – التحديات والفرص التي ستعقد في النصف الأول من العام 2019،

– منتدى الغرف التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي المزمع عقده في العام 2019.

78- **أخذت** اللجنة علماً بأن ذراع القطاع الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية قدم تمويلاً إلى 44 مشروعاً تنموياً في القطاع الخاص في 18 دولة بقيمة إجمالية قدرها 910 مليون دولار عام 2017.

79- **بالإشارة** إلى القرار ذي الصلة للدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك والاجتماع الخامس والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، رحبت اللجنة بالتطورات الأخيرة والمتعلقة بالإعدادات الفنية وتنظيم اجتماعين لفريق العمل في 13 أبريل/نيسان 2018 و 9 يوليو/تموز 2018 بشأن إقامة مركز تحكيم خاص بمنظمة التعاون الإسلامي وتابع للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في اسطنبول من قبل اتحاد الغرف والتبادل السلعي التركي (TOBB) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA وطلبت منهم وضع اللمسات الأخيرة على التحضيرات الفنية لتشغيل مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في العام 2019 كما طلبت من الدول الأعضاء تشجيع غرفها على المشاركة الفعالة في أنشطة مركز التحكيم.

النهوض بوسائل النقل والاتصالات (بند جدول الأعمال: 7)

80- **وإذ تحيط علماً مع التقدير** بالجهود لعقد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل النقل والمواصلات في 15 مارس/آذار 2018 في أنقرة، الجمهورية التركية، بالتركيز على موضوع "إدارة ممرات النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات والحالات ودروس السياسة"، **رحّبت** اللجنة بتوصيات السياسة التالية:

- تطوير/تحسين إطار قانوني ومؤسسي وتنظيمي تمكيني لضمان التنسيق والتعاون الفعالين بين الدول المعنية وتحقيق الأهداف التي تتطلب الإصلاح.
- التأكيد على أهمية وجود وحدة تنسيق/أمانة ممر مخصص لتيسير إدارة الممرات من خلال ضمان التواصل والتنسيق الدائم بين الدول المعنية.
- تعزيز تطوير إدارة ممر النقل بطريقة شاملة، والجمع بين التدابير الصارمة مثل البنية التحتية والتدابير الناعمة مثل الدعم السياسي، والتشاور مع أصحاب المصلحة وبناء القدرات.
- السعي للحصول على دعم من المنظمات الدولية ذات الصلة في المضي قدماً في إدارة الممر وبخاصةٍ في المرحلة الأولى من تطوير الممر.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/.....

81- **وفيما أُحيطت اللجنة علماً** وثمّنت انعقاد الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات

التابعة للكومسيك في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018 في أنقرة تحت عنوان "تخطيط البنية التحتية للنقل الوطني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" **رحبت** اللجنة بالتوصيات الآتية المتعلقة بالسياسات:

- وضع مبادئ توجيهية لإعداد وتنفيذ الخطط الرئيسية للنقل الوطني عن طريق الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات الدولية نحو وضع خطط وحلول للأراضي والنقل أكثر تكاملاً واستدامة.
- تحديد مؤشرات الأداء الشاملة والرئيسية ذات الصلة للرصد والتقييم الفعال لأداء خطط النقل ونتائجها، وتقاسم النتائج مع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص.
- تحسين القدرة التخطيطية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك من خلال تطبيق الأساليب المعاصرة مثل وضع رؤية مع مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.
- تحسين عملية تخطيط البنية التحتية للنقل الوطني وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) على وجه الخصوص لتقييم الاحتياجات وتشجيع الاستثمارات والقيام بعمليات جيدة الأداء والصيانة.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/.....

82- **طلبت اللجنة** من الدول الأعضاء المُسجلة في مجموعة عمل النقل والاتصالات للكومسيك المشاركة الفعالة في الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات للكومسيك الذي سيعقد في 14 مارس/آذار 2019 تحت عنوان "تحسين تقييم مشروعات النقل في الدول الإسلامية" فضلاً عن الاجتماع الرابع عشر والمزمع عقده في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2019 تحت عنوان "تحسين إدارة المخاطر في مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص للنقل في البُلدان الإسلامية"، **بجانب مطالبة** الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد بالتسجيل في مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات.

83- **أثنت** اللجنة على جهود ساحل العاج بالتعاون مع بوركينا فاسو ومالي للتنفيذ الناجح لمشروع بعنوان " رفع مستوى سلامة الطرق في ساحل العاج وبوركينا فاسو ومالي" في عام 2017 في إطار الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار آلية الكومسيك لتمويل المشاريع.

84- **كما أثنت** اللجنة على الجهود المبذولة من دول غامبيا وإيران والأردن في المشروعات التالية والمقرر تنفيذها في عام 2018 ضمن الدعوة الخامسة لاقتراح المشاريع في إطار آلية الكومسيك لتمويل المشاريع:

- قيام غامبيا بالتعاون مع نيجيريا والسنغال في تنفيذ المشروع بعنوان "تحليل أنظمة إدارة قواعد البيانات على الطرق في دول منظمة التعاون الإسلامي المُختارة"
- قيام إيران بالتعاون مع أذربيجان وتركيا بتنفيذ المشروع بعنوان "دراسة جدوى لممر نقل إيران –

القوقاز"

- تنفيذ الأردن بالتعاون مع العراق وتركيا المشروع الذي يحمل عنوان "دراسة جدوى لإعادة بناء خط السكك الحديدية الحجاز العثماني القديم"

85- **رحبت** اللجنة بعرض جمهورية السودان لاستضافة المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل في العام 2019 في الخرطوم بالسودان، **ودعت** الدول الأعضاء والأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الأمانة العامة للكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في هذه الفعالية الهامة.

86- **وإذ أحيطت** اللجنة **علماً** بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل تفعيل ممر سكة حديد دكار، **وطلبت** من الأمانة العامة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية إبلاغ الدول الأعضاء المعنية بشكل منتظم بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروع في منتديات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

87- **أخذت اللجنة علماً** بمقترح جمهورية إيران الإسلامية حول ممر الازدهار العابر وأحالت الأمر إلى مجموعة عمل الكومسيك ذات الصلة.

تنمية قطاع سياحي مستدام وتنافسي (بند أجندة العمل: 8)

88- **وفيما أحيطت اللجنة علماً** وثمّنت انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل السياحة التابعة الكومسيك في 15 فبراير 2018 في أنقرة تحت عنوان "تطوير الوجهات والإستراتيجيات المؤسسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" **ورحبت اللجنة** بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- التشجيع على إنشاء/تقوية منظمات إدارة الوجهات العامة والخاصة المحلية والإقليمية (DMOs) مع تكليف المسؤوليات المتعلقة بتخطيط الوجهة وتطويرها وتسويقها وإدارتها،
- تخطيط العرض والطلب وكذلك تحديد ومراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية لضمان تنمية السياحة المستدامة في الوجهة،
- تشجيع التمويل الذاتي لمنظمات التسويق (DMOs) وتحسين الكفاءة وكذلك الشفافية في استخدام وإدارة الموارد،
- تعزيز الوجهات من خلال تشكيل التحالفات القُطرية لمنظمة التعاون الإسلامي والتحالفات مع أصحاب المصلحة الخارجيين.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/.....

89- **وفيما أحيطت** اللجنة علماً وثمّنت انعقاد الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل السياحة التابعة الكومسيك في 13 سبتمبر / أيلول 2018 في أنقرة تحت عنوان "استراتيجيات تسويق الوجهات للبُلدان الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي" **ورحبت اللجنة** بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- إنشاء/تمكين هيئة مركزية (مثل منظمات إدارة الوجهات DMO) لوضع الوجهة في موضع مرغوب فيه بين الوجهات المتنافسة، لإنشاء صورة للعلامة التجارية للوجهة السياحية، ولتعزيز الوجهة من خلال استخدام أدوات مثل وسائل الإعلام الاجتماعية والتسويق الرقمي والمعارض التجارية والعلاقات العامة ومنظمات الرحلات التعريفية.
- يُعد تشجيع تطوير المنتجات الجديدة (أي الفعاليات، والمهرجانات، والمنتجات المناسبة الأخرى) للتخفيف من الآثار السلبية للموسمية والمخاطر المرتبطة بالاعتماد على منتج واحد أو سوق واحد.
- وإدارة وتنظيم قنوات التوزيع الحالية، وتطوير قنوات توزيع جديدة لمنع التبعية وتقليل عدم التماثل في القدرة بين أصحاب المصلحة في الوجهات وكذلك الوسطاء الدوليين، وإنشاء تحالفات استراتيجية مع أصحاب المصلحة الخارجيين والتي من شأنها أن تخلق تآزرات للوجهة وغيرها من المتعاونين (مثل شركات الطيران، ومنظمي الفاعليات إلخ).
- تعزيز جمع وتخزين وتحليل ونشر بيانات السوق عن خصائص الزائرين، والموسمية، وأداء قنوات التوزيع، وأسواق المصدر، الاتجاهات، إلخ، مع احترام سرية وخصوصية الأفراد لتحسين الفعالية التسويقية لأصحاب المصلحة المقصودين وكذلك منظمات إدارة الوجهات.
- استخدام المنصات الرقمية وتطبيقات الهاتف المحمول وتخصيص اهتمام خاص على قنوات التواصل الاجتماعي لتحسين التجربة السياحية ومصداقية المعلومات والتفاعل بين الزائرين في تسويق الوجهة.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/....

90- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة العمل المعنية بالسياحة في الكومسيك للمشاركة الفعالة في الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالسياحة والذي سيعقد في 13 فبراير 2019 في أنقرة تحت عنوان "استراتيجيات إدارة الوجهة المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" والاجتماع الرابع عشر والمزمع عقده في سبتمبر/أيلول 2019 في أنقرة تحت عنوان "تطوير ممرات سياحية متعددة الوجهات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، مع دعوة الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد إلى التسجيل في مجموعة عمل الكومسيك للسياحة.

91- **كما أثنت** اللجنة على الجهود المبذولة من دول موزمبيق والسودان وغامبيا ومن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في المشروعات التالية المقرر تنفيذها في 2017

ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "تعزيز قدرات العاملين في مجال السياحة الموائمة للمسلمين" سيتم تنفيذه بواسطة دولة موزمبيق بالتعاون مع مالي والسنغال،
- المشروع بعنوان "تعزيز قدرات عملاء ومنتجي الحرف اليدوية داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" ولذي سيتم تنفيذه بواسطة دولة السودان بالتعاون مع تشاد وجيبوتي،
- المشروع بعنوان "تطوير برنامج تدريب واعتماد في مجال السياحة الإسلامية، والسياحة، والضيافة" والذي سيتم تنفيذه بواسطة دولة غامبيا بالتعاون نيجيريا والسنغال،
- المشروع بعنوان "برنامج تدريبي حول تطوير وتعزيز السياحة المواءمة للمسلمين داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" والذي سيتم تنفيذه بواسطة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) بالتعاون مع 18 دولة من الدول الأعضاء.

92- **كما أثنت** اللجنة على الجهود المبذولة من دول بوركينا فاسو ومالي وموزمبيق ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) في المشروعات التالية والمقرر تنفيذها في عام 2018 ضمن الدعوة الخامسة لاقتراح المشاريع في إطار آلية الكومسيك لتمويل المشاريع:

- المشروع بعنوان "تعزيز مرونة قطاع السياحة ضد الأزمات عن طريق الاتصال" والذي سيتم تنفيذه بواسطة دولة بوركينا فاسو بالتعاون مع النيجر وساحل العاج
- المشروع بعنوان "التدريب على أزمة الاتصالات في مجال السياحة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المُختارة" والذي سيتم تنفيذه بواسطة دولة مالي بالتعاون مع أربعة دول أعضاء أخري
- المشروع بعنوان "السياحة المجتمعية من خلال الترويج لمواقع التراث للتخفيف من حدة الفقر" والذي سيتم تنفيذه بواسطة دولة موزمبيق بالتعاون مع أربعة دول أعضاء أخري
- المشروع بعنوان: تحسين النظام البيئي للسياحة الإسلامية في بُلدان منظمة التعاون الإسلامي": "تطوير الوجهة والصناعة" والذي سيتم تنفيذه بواسطة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) بالتعاون من 13 دولة من الدول الأعضاء.

93- **رحبت اللجنة** بعقد الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة (ICTM) خلال المدة من 7-5 فبراير 2018 في دكا/بنغلاديش، **وأثنت** على اختيار دكا/بنغلاديش وجابالا/أذربيجان كمدن السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي لعامي 2019 و2020 على التوالي.

94- **أحُيطت اللجنة علماً** بتقرير الاجتماع السادس لمنتدى منظمة التعاون الإسلامي/كومسيك للسياحة للقطاع الخاص الذي عقد في 8 مارس/آذار 2018 في اسطنبول، بعنوان "التراث الثقافي كأداة للسياحة المستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" **دعت اللجنة** الدول الأعضاء للمشاركة في الاجتماع السابع للمنتدى الذي سيعقد في العام 2019 في اسطنبول، تركيا.

95- **دعت اللجنة** الدول الأعضاء إلى تشجيع المؤسسات ذات الصلة، وشركات السياحة ومشغلي الجولات السياحية وغيرها على مواصلة جهودها من خلال، ومن بين أمور أخرى، تنظيم حملات ترويجية وجولات إضافية إلى القدس الشريف لدعم الفلسطينيين المقيمين في القدس وإظهار التضامن معهم.

96- **وإذ أحيطت** اللجنة علماً بعرض جمهورية إيران الإسلامية لاستضافة «مؤتمر السياحة الصحية الخامس للبلدان الإسلامية» في 2019 **وطلبت** من الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في هذه الفعالية.

97- **أحاطت** اللجنة علماً مع التقدير بالمقترحات التالية المقدمة من مملكة البحرين:

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تنويع المشروعات السياحية واستقطاب المزيد من الاستثمارات.
- تحقيق أقصى درجات الكفاءة والفاعلية والمنافسة الدولية في القطاع السياحي
- تطوير التشريعات التي تتسم بالكفاءة وتعكس متطلبات العصر بما يضمن تدفق الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية
- تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي من أجل توظيف مواقع التراث الثقافي والمحميات الطبيعية كعناصر جذب سياحية.

زيادة إنتاجية القطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي (بند جدول الأعمال: 9)

98- **إذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير** بعقد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة في 22 فبراير/شباط 2018 في أنقرة تحت عنوان "تحسين أداء السوق الزراعية: تطوير نظم معلومات السوق الزراعية"، **ورحبت اللجنة** بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تصميم نظم معلومات السوق (إم آي إس) من خلال تقييم ومراجعة أصحاب المصلحة المستهدفين بدعم متواصل للميزانية وإطار فعال للرصد والتقييم،
- بناء القدرات الكافية لرصد المخزون وتحليل الاتجاهات والتنبؤ بالإضافة إلى الموضوعات الأخرى ذات الصلة بخلاف توفير معلومات عن الأسعار لتحسين أداء نظام معلومات السوق،
- ربط نظام المعلومات السوقي بالمؤسسات الداعمة للسوق الأخرى و/أو أدوات إدارة المخاطر الأخرى لزيادة المنافع المتبادلة،

- تشكيل الآليات/المنصات اللازمة لتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وضمان المراجعة الفعالة لجودة المعلومات المقدمة.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/....

99- **وفيما أحيطت اللجنة علماً** وثمّنت انعقاد الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة في 20 سبتمبر/أيلول 2018 تحت عنوان "تحليل هياكل تجارة الأغذية الزراعية من أجل تعزيز شبكات تجارة الأغذية الزراعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" **رحبت** اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات;

- تطوير وتنفيذ خطط الوصول إلى الأسواق التفضيلية والاتفاقات التجارية البينية والإقليمي (مثل TPS-OIC (نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)) بهدف المساهمة في تطوير التجارة الزراعية التعاونية والمستدامة،
- بناء القدرة لجانب الإمداد وتنمية القدرة على تنمية جانب الطلب عن طريق ترشيد التدابير غير الجمركية (NTMs) لبنية هيكلية زراعية مستدامة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
- تطوير وزيادة الاتصالية الاقتصادية وكذلك الربط المادي والمعلومات لتقليل تكاليف التجارة في أسواق التجارة الزراعية من أجل تنمية تجارة زراعية مستدامة.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/...

100- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل الكومسيك للزراعة للمشاركة الفعالة في الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة والذي سيعقد في 21 فبراير / شباط 2019 في أنقرة تحت عنوان "مراجعة سياسات التجارة الزراعية لتعزيز التجارة الزراعية البينية" والاجتماع الرابع عشر والمزمع عقده في 12 سبتمبر / أيلول 2019 في أنقرة تحت عنوان "زيادة مرونة النظم الغذائية في الدول الإسلامية في مواجهة الأزمات الغذائية المستقبلية"، مع دعوة الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد إلى التسجيل في مجموعة عمل الكومسيك للزراعة.

101- **كما أثنت** اللجنة على الجهود المبذولة من دول غامبيا وإندونيسيا في المشروعات التالية والمقرر تنفيذها في 2017 ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "تقليل الفاقد من مزروعات الحبوب بعد الحصاد لتحسين أسباب المعيشة في المناطق الريفية" والذي سيتم تنفيذه بواسطة دولة غامبيا بالتعاون مع إندونيسيا ونيجيريا.
- المشروع بعنوان "تحسين دخل المزارعين أصحاب الحقول الصغيرة والمتوسطة في الدول

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقليل الفاقد من الإنتاج الحيواني" سيتم تنفيذه بواسطة دولة إندونيسيا بالتعاون مع بروناي دار السلام وجمهورية مصر العربية وماليزيا والسودان.

102- **كما أثنت اللجنة على** الجهود المبذولة من قبل إندونيسيا وتركيا في المشروعات التالية والمقرر تنفيذها في عام 2018 ضمن الدعوة الخامسة لاقتراح المشاريع في إطار آلية الكومسيك لتمويل المشاريع:

- المشروع بعنوان "تطوير نظام معلومات السوق الزراعية لمزارعي البستنة" والذي سيتم تنفيذه بواسطة دولة إندونيسيا بالتعاون مع ست دول أخري من الدول الأعضاء.
- تقوم تركيا بالتعاون مع فلسطين والمغرب وتونس بتنفيذ المشروع بعنوان "تحسين خدمات إرشاد الري الزراعي".

103- **رحبت اللجنة بعرض** جمهورية تركيا المتجدد لاستضافة المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الربع الأخير من عام 2019 في اسطنبول، ودعت اللجنة الدول الأعضاء والأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الأمانة العامة للكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في هذه الفاعلية الهامة.

التخفيف من حدة الفقر (بند جدول الأعمال:10 (10)**)**

104- **وفيما أحيطت اللجنة علماً وثمّنت** انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر في 5 أبريل / نيسان 2018 في أنقرة تحت عنوان "جودة التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" **ورحبت اللجنة** بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- زيادة كم ونوعية المعلمين، لا سيما ممن يُدرسون في المدارس التي تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء من خلال تحسين معدلات الأجور، والتدخلات التربوية، وحوافز الأداء، والتدريب، وإصلاح المناهج الدراسية،
- زيادة فعالية التعليم والتعلم من خلال اعتماد ونشر استخدام نماذج جديدة مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تعزيز فرص التعلم الأفضل في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي بأسعار ميسورة،
- ضمان العالمية التقدمية لتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مخرجات التعلم،
- تعزيز وتدعيم المُساءلة من خلال مشاركة الوالدين وإشراكهم في مراقبة تعليم أطفالهم وتكثيف التفاعل بين الوالدين والمدرس لتحسين عملية تقديم التعليم.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/....

105- **وفيما أحيطت اللجنة علماً وثمّنت** عقد الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر في 4 أكتوبر / تشرين الأول 2018 في أنقرة، بالتركيز تحت عنوان "تنمية المهارات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التعليم المهني"، **رحبت اللجنة** بتوصيات السياسة التالية:

- تحسين وصول الطلاب/الشباب الفقراء إلى التعليم المهني من خلال إلغاء/تخفيض الرسوم المدرسية، وتقديم خطط المنح الدراسية الشهرية وتوفير المرافق الكافية (مثل الإقامة) للطلاب القادمين من المناطق النائية،
- مطابقة المهارات التي يتم تدريسها في مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني مع المتطلبات الصناعية من خلال تحديث المناهج العملية والموجهة حسب الطلب وتحسين مرافق مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني وكذلك إنشاء مركز تدريب داخل المنطقة الصناعية،
- زيادة كم ونوعية المعلمين في قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني من خلال توفير برامج التطوير المهني والارتباط الصناعي والاعتراف بعملهم على أساس أدائه،
- زيادة الوعي حول التعليم والتدريب الفني والمهني TVET والاعتراف الاجتماعي لخريجيها من أجل زيادة الالتحاق بقطاعات التعليم والتدريب الفني والمهني وخلق فرص عمل جديدة لخريجين مهرة.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/.....

106- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في مجموعة عمل الكوميسك لتخفيف حدة الفقر للمشاركة بفاعلية في الاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل الذي سيعقد في 4 أبريل/ نيسان 2019 في أنقرة تحت عنوان "الوصول إلى الخدمات الصحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" : نهج مؤيد للفقراء"، فضلاً عن إلى الاجتماع الرابع عشر المقرر عقده في 26 سبتمبر / أيلول 2019 تحت شعار" وفيات الأطفال والأمهات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **مع دعوة** الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد إلى التسجيل في مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر.

107- **كما أثنت** اللجنة على الجهود المبذولة من دول ألبانيا وغامبيا وإندونيسيا وسورينام على نجاحها في تنفيذ المشروعات التالية عام 2017 ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "وضع خارطة طريق لخدمة إسكان اجتماعي متكامل" والذي نفّذته ألبانيا بالتعاون مع تركيا واندونيسيا،
- المشروع بعنوان "التدريب على ممارسة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة للنساء في غامبيا

والسنغال وسيراليون" والذي نفّذته بواسطة دولة غامبيا بالتعاون مع سيراليون والسنغال،

- المشروع بعنوان "تعزيز سبل المعيشة المجتمعية المستدامة لدعم الفقراء من خلال فتح قناة التسويق من خلال التجارة الإلكترونية" والذي نفّذته إندونيسيا بالتعاون مع بنغلاديش وماليزيا وباكستان،
- المشروع بعنوان "التأهيل المهني لرعاية الطفولة في دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي» والذي نفّذته دولة سورينام بالتعاون مع نيجيريا وغيانا.

108- **كما أثنت** اللجنة على الجهود المبذولة من دول غامبيا وإندونيسيا في المشروعات التالية الجاري تنفيذها في عام 2018 ضمن الدعوة الخامسة لاقتراح المشاريع في إطار آلية الكومسيك لتمويل المشاريع:

- المشروع بعنوان "التدريب على ريادة الأعمال للمعلمين في البلدان المختارة من منظمة التعاون الإسلامي" والذي يجري تنفيذه من قبل غامبيا بالتعاون مع الكاميرون والسنغال.
- المشروع بعنوان "تحسين نظام خدمة النافذة الواحدة للحماية الاجتماعية والحد من الفقر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي" والذي يتم تنفيذه بواسطة إندونيسيا بالتعاون مع أذربيجان، وباكستان وبنغلاديش.

i) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا

109- **أثنت اللجنة** على الدول الأعضاء التي ساهمت مؤخراً في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ISFD **مؤكدة طلبها** للدول الأعضاء التي تعهد للصندوق بأن تلبي التزاماتها، كما **طلبت** من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقريرها إلى جلسة الكومسيك المقبلة حول ما يحدث من نقص في الوصول إلى رأس المال المستهدف لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

110- **الإشادة** بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك حول ملاحظات الدول الأعضاء على تحسين أداء الصندوق في خدمة هدف التخفيف من وطأة الفقر وذلك من خلال جملة أمور منها زيادة قاعدة المشروع والتواصل مع الصندوق من خلال التركيز على عدد أكبر من المشاريع وخاصة المنحة مشاريع صغيرة/متوسطة الحجم، **وتكرر طلبها** إلى صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) أن يأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار أثناء تخطيط برامجه وأنشطته المستقبلية.

111- **أحيطت اللجنة علمًا** بتقارير البنك الإسلامي للتنمية (IDB) حول صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) و البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA) وتقر بالاطلاع على التقدم المحرز في البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا وتطلب من البنك الإسلامي للتنمية (IDB) إعداد تقارير التقييم حول البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA) عند اكتمال مشاريعه، مع تقديم تفاصيل حول حالة تنفيذ المشروعات

في إطار هذه البرامج، بما في ذلك الأهداف والشركاء والمستفيدين والنتائج والدروس المستفادة وما إلى ذلك وتقديمهم في المنتديات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك الاجتماعات القادمة للكومسيك.

112- **وتطلب** من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية مواصلة سياسته الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

113- **كما طلبت** اللجنة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) بزيادة جهوده لحشد الموارد والدعوة من الموارد المختلفة بما في ذلك الموارد الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص في الدول الأعضاء.

114- **رحبت** اللجنة بجهود البنك الإسلامي للتنمية في حشد الموارد من مؤسسات التمويل المختلفة لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.

115- **وبالإشارة** إلى القرارات ذات الصلة الصادرة في الدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين للكومسيك، **كررت اللجنة طلبها** إلى البنك الإسلامي للتنمية (IDB) بالانتهاء من تخصيص التمويل لمشروع بناء القدرات القائم به مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) وذلك لإنجاز برنامج القطن في دول منظمة التعاون الإسلامي بنجاح.

ii) **برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب**

116- **أعربت** اللجنة عن **تقديرها** للجهود المتواصلة التي يبذلها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية إزاء بدء وتنفيذ برامج بناء القدرات والدورات التدريبية المتعددة في مختلف ميادين ومجالات اهتمام الدول الأعضاء بغية تعزيز القدرات وجودة أداء الموارد البشرية في تلك الدول، كما **دعت** المركز إلى حشد المزيد من الموارد المالية لتمويل البرنامج.

117- **دعت اللجنة** الدول الأعضاء إلى المشاركة ودعم برامج بناء القدرات المختلفة القائم عليها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب (OIC-VET).

118- **طلبت اللجنة** مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)إجراء المزيد من البرامج التدريبية التي تركز على ريادة الأعمال بما في ذلك ريادة الأعمال للمرأة في إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب المهني (OIC-VET).

iii) **تنفيذ أهداف التنمية المستدامة**

119- **وبالإشارة** إلى القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، **اطلعت** اللجنة على قائمة الأنشطة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي أعدها مكتب تنسيق الكومسيك نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، **ودعت** الدول الأعضاء

والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى المتابعة والمشاركة في هذه الأنشطة بفعالية.

120- **طلبت** اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك جمع الأنشطة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجالات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية التي تغطّي الفقر والصحة والجوع والتعليم والمساواة بين الجنسين والعمل الكريم والنمو الاقتصادي والصناعة والابتكار والبنية التحتية والتغيّر المناخي.

121- **أخذت اللجنة علماً مع التقدير** بالتقرير الذي قدمه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية حول استطلاع الميول لأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وتطلب من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية إعداد تقرير سنوي حول التقدم الذي المحرز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي بصدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، وفقاُ لما قررته الدول الأعضاء، لتقديمه إلى الجلسات الوزارية للكومسيك، كما تطلب من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية إعطاء أهمية خاصة لتطوير القدرات الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء ضمن إطار عمل برنامج بناء القدرات الإحصائية في منظمة التعاون الإسلامي StatCaB.

توطيد أواصر التعاون المالي (بند أجندة العمل: 11)

122- **وفيما أحيطت اللجنة علماً** وثمّنت انعقاد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي في 29 مارس / آذار 2018 في أنقرة تحت عنوان "دور الصكوك في أسواق رأس المال الإسلامي" **ورحبت اللجنة** بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تطوير الإطار القانوني والتنظيمي التمكيني لأسواق رأس المال الإسلامية وتعزيز التعاون القوي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في السوق لتحسين النظام البيئي لإصدار الصكوك.
- تطوير البنية التحتية للأسواق والإطار الضريبي الحالي لتعزيز إصدار الصكوك عند الحاجة.
- تطوير قاعدة مستدامة للسيولة لدعم الطلب على الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتسهيل تنويع أطراف السوق على جانب الطلب في سوق الصكوك.
- تشجيع الإمداد المستدام لإصدار الصكوك من القطاع الخاص من أجل تعزيز تنويع الصناعة على جانب العرض وتوسيع منحنى العائد،
- تطوير عملية حوكمة سلسة متوافقة مع الشريعة لتيسير عملية تسريع إصدار الصكوك، وتحسين

وضوح هياكل الصكوك، وتعزيز الابتكار في المنتجات، وبناء ثقة السوق، وزيادة الوعي بالسوق بين ممارسي الصناعة.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/.....

123- **وفيما أحيطت اللجنة علماً وثمّنت** انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي في 25 أكتوبر / تشرين الأول 2018 في أنقرة تحت عنوان " إدارة الصناديق الإسلامية" **ورحبت اللجنة** بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تطوير التدابير الرئيسية (تطوير الخطط الرئيسية والأنشطة الترويجية، إلخ) لدعم نظام إيكولوجي قابل للاستمرار للصناديق الإسلامي،
- وضع أُطر تنظيمية وإشرافية وأطر قوية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لضمان الامتثال والنمو وحماية مصالح أصحاب المصلحة على وجه الخصوص،
- تشجيع إنشاء صناديق مؤسسية لزيادة الطلب على الصناديق الإسلامية،
- تشجيع تطوير إطار ضريبي تيسيري لتأمين التزامات قوية من جانب العرض والطلب لتعزيز مكانة تنافسية للصناديق الإسلامية.

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/.....

124- **دعت اللجنة** الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي بحضور الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي والذي سيعقد في 28 مارس / آذار 2019 في أنقرة تحت عنوان "تمويل البنية التحتية من خلال التمويل الإسلامي" والاجتماع الثالث عشر والمزمع عقده في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019 في أنقرة تحت عنوان "تحسين قطاع التكافل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **مع دعوة** الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد إلى التسجيل في مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي.

125- **كما أثنت اللجنة على** الجهود المبذولة من دول نيجيريا وتركيا في المشروعات التالية والمقرر تنفيذها في عام 2018 ضمن الدعوة الخامسة لاقتراح المشاريع في إطار آلية الكومسيك لتمويل المشاريع:

- المشروع بعنوان "التدريب والمبادئ التوجيهية بشأن إصدار الصكوك" والذي سيتم تنفيذه بواسطة دولة نيجيريا بالتعاون مع غامبيا وتوجو،
- المشروع بعنوان "تحسين حماية المستهلك المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي" والذي سيتم تنفيذه بواسطة دولة تركيا بمشاركة 11 دولة من الدول الأعضاء.

i) **منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي**

126- **رحبت اللجنة** بتقرير الاجتماع الثاني عشر لمنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي الذي استضافته بورصة اسطنبول في 11 سبتمبر / أيلول 2018 في اسطنبول.

127- و**إذ أحيطت** اللجنة **علماً** بقرار المنتدى حول إعادة تسمية المنتدي باسم "منتدي بورصات منظمة التعاون الإسلامي (OICEF)".

128- **أحيطت اللجنة** علماً بالإيجاز المقدم من منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي بجهود فريق العمل المعنيّ بالمعادن الثمينة لتسريع مشروع بورصة الذهب لدول منظمة التعاون الإسلامي، عبر الاستفادة من البنية التحتية المطوّرة حديثاً للتداول والحفظ في بورصة اسطنبول، وذلك كخطوة سابقة لتأسيس بورصة الذهب لدول منظمة التعاون الإسلامي، **وطلبت** من أمانة المنتدى إحراز التقدم الإعدادات الفنية لتأسيس بورصة الذهب لدول منظمة التعاون الإسلامي وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك.

129- **دعت اللجنة** الدول الأعضاء المهتمة إلى تقديم الدعم الفعال لفريق عمل المنتدى المعنية بالمعادن الثمينة لوضع اللمسات الأخيرة على الأعمال الضرورية من خلال تسريع عملية تنسيق الأطر التنظيمية.

130- **رحبت اللجنة** بعرض بورصة اسطنبول التي تتولى الأمانة لمنتدى بورصات الدول **الأعضاء** بمنظمة التعاون الإسلامي باستضافة الملتقى الثالث عشر للمنتدى في عام 2019 في اسطنبول، **وطلبت** من جميع الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في هذا الاجتماع.

131- **طلبت اللجنة** من بورصة اسطنبول بصفتها الأمين العام لمنتدى بورصات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (IDB) لمواصلة العمل من أجل تعزيز مؤشر (S&P OIC/COMCEC Shariah 50) ومؤشراته الفرعية المحتملة وتطوير منتجات وخدمات فعالة تعتمد على المؤشر.

132- **كما طلبت اللجنة** من الدول الأعضاء أن تدعم بنشاط مجموعة عمل المنتدى المعنية بالمؤشرات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الترويج لمؤشر (S&P OIC/COMCEC Shariah 50) ومؤشراته الفرعية المحتملة من خلال نشر المؤشر على المواقع الإلكترونية الرسمية لبورصاتهم.

ii) **التعاون فيما بين الجهات الرقابية على الأسواق المالية**

133- **رحبت اللجنة** بتقرير الاجتماع السابع منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك الذي استضافه مجلس أسواق رأس المال في جمهورية تركيا في 8 نوفمبر / تشرين الثاني 2018 في أنقرة.

134- **رحبت اللجنة** بالجهود التي بذلتها مجموعات عمل منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع

للكومسيك والمعني ببناء القدرات وتطوير الأسواق ومحو الأمية المالية **ودعت** الدول الأعضاء إلى دعم جهود المنتدى من خلال المشاركة في اجتماعاته، والإسهام في إنجاز ولايات فرق العمل وتعيين أشخاص بالتعاقد لمتابعة أعماله.

135- **واستذكاراً** إلى القرار المتعلق الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، أحيطت اللجنة علمًا بالبيان الموجز الذي قدمته الأمانة العامة منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك حول تأسيس المنصة العقارية الإلكترونية / بورصة الكومسيك العقارية بين الأعضاء المهتمين في منظمة التعاون الإسلامي. **وطلبت** من المنتدى / أمانة المنتدى إنجاز التحضيرات القانونية والإدارية والتقنية لتأسيس لمنصة الإلكترونية العقارية للكومسيك/ بورصة الكومسيك العقارية قبل الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك.

136- **واستذكاراً** للقرار المتعلق الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، **دعت** الجلسة الدول الأعضاء المهتمة بالمشاركة بنشاط في تأسيس المنصة العقارية الإلكترونية / بورصة الكومسيك العقارية ودعتهم إلى تحديد الجهات المُصرح لهم بها وإخطارهم لأمانة المنتدى قبل الاجتماع الخامس والثلاثين لاجتماع لجنة المتابعة التابعة للكومسيك.

137- **رحبت** اللجنة بعرض مجلس الأسواق المالية في تركيا التي تتولى الأمانة العامة لمنتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك باستضافة الملتقى الثامن للمنتدى في عام 2019، **وطلبت** من جميع الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في هذا الملتقى.

iii) **التعاون بين المصارف المركزية والسلطات النقدية**

138- **أخذت اللجنة علماً** ببيان الاجتماع السادس عشر للبنوك المركزية والسلطات المالية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المدة من 25-23 سبتمبر / أيلول 2018، **كما أخذت علماً** بقرار الاجتماع المذكور لمواصلة أنشطته كـ "منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي – الكومسيك."

139- **ورحبت** اللجنة بعرض البنك المركزي التركي، الذي يتولى الأمانة العامة لمنتدى البنوك المركزية في منظمة التعاون الإسلامي – الكومسيك باستضافة الاجتماع الأول في عام 2019، **وطلبت** من جميع الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في هذا الاجتماع.

140- **أثنت** اللجنة برامج التدريب وبناء القدرات التي ينظمها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بين البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في مختلف جوانب التعاون **وطالبت** المركز بمواصلة تنظيم مثل هذه الأنشطة للمؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء.

تبادل الآراء حول "تيسير التجارة: رفع كفاءة نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" (بند جدول الأعمال: 12**)**

141- **رحبت** بالتوصيات المتعلقة بالسياسات حول «تيسير التجارة: رفع كفاءة نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي."

(المرجع: رقم الوثيقة OIC/COMCEC/.....

موضوع الدورة المقبلة لتبادل وجهات النظر

142- **قررت** اعتماد «تشجيع نظم الغذاء المستدامة في الدول الإسلامية» كموضوع لتبادل وجهات النظر في الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك **وطلبت** من مجموعة عمل الكومسيك للزراعة في اجتماعها الثالث عشر، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، من أجل التوصل إلى توصيات ملموسة بشأن السياسات المتعلقة بهذا الموضوع وتقديم تقرير عنها إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك.

تاريخ الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك (بند جدول الأعمال: 13**)**

143- **تقرر** عقد الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة المتابعة في 25-24 أبريل / نيسان 2019 في أنقرة بتركيا والدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك في الفترة 28-25 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في اسطنبول في تركيا.

ما يستجد من أعمال (البند: 14**)**

144- **ودعت** اللجنة البلدان الأعضاء إلى التوقيع والمصادقة على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في باكو في أذربيجان.

<ECO-RES 46>